منشورات مكتب الاعلام والنشر

القيادة القومية

الجمهورية العربية السورية . دمشق . ص . ب ١١٥١٢

مجلة المناضل

أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة

المُناضَل

في سبيل الوَحدة والحريّة والاشتراكيّة

المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي

في هذا العدد

- إلى أي هدف تسعى الولايات المتحدة الأمريكية ؟؟؟ .
- التعاون التركي — الاسرائيلي .
- حق سورية التاريخي والقانوني في مياه نهر الفرات .
- هل ضاعت القدس ما بين الهدف الصهيوني واتفاقات أوسلو .
- منطقة التجارة العربية الحرة في الطريق نحو التكامل الاقتصادي العربي .
- السوق العربية المشتركة وتفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك .

العدد : (٢٨٨) كانون الثاني — شباط ١٩٩٨

المناضل

في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية

المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي

يصدرها مكتب الاعلام والنشر في القيادة القومية

في هذا العدد:

الموضوع		الصفحة
● الافتتاحية		
ـ إلى أي هدف تسعى الولايات المتحدة الأمريكية ؟؟؟	الرفيق الدكتور : فواز صياغ عضو القيادة القومية الاحتياط رئيس هيئة التحرير	٣
● دراسات سياسية		
ـ التعاون التركي ـ الاسرائيلي .	الرفيق العماد: مصطفى طلاس عضو القيادة القطرية ـ وزير الدفاع	٦
ـ حق سورية التاريخي والقانوني في مياه نهر الفرات .	الرفيق : يوسف محمد السليمان	٢٤
ـ هل ضاعت القدس ما بين الهدف الصهيوني واتفاقات أوسلو .	الرفيق : كرم فواز الجباعي	٣٩
● دراسات اقتصادية		
ـ منطقة التجارة العربية الحرة في الطريق نحو تحقيق التكامل الاقتصادي العربي .	الرفيق : ممدوح الأوس	٤٥
ـ السوق العربية المشتركة وتفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك.	الرفيق : يعرب زليخة	٥٥
● أنشطة ووثائق	إعداد الرفيق : نصوح زبيدي	٦٠

إلى أي هدف تسعى الولايات المتحدة الأمريكية؟؟؟

الرفيق الدكتور: فواز صياغ
عضو القيادة القومية الاحتياط
رئيس هيئة التحرير

منذ ما يزيد على شهر والعالم مشدود الاعصاب، متوتر من جراء تصاعد الأزمة بين العراق من جهة والولايات المتحدة الامريكية ومعها بريطانيا من جهة اخرى وما يقومان به من حشد عسكري هائل في منطقة الخليج العربي والقواعد الامريكية العسكرية واستنفار لآلة الحرب التي اوشكت ان تنفجر في المنطقة، وكذلك التعبئة السياسية والنفسية التي تقوم بها الدوائر الامبريالية وعلى راسها الولايات المتحدة ودولة العدو الصهيوني اللتان تدفعان بالامور الى حافة الهاوية.

إن السبب الظاهر وراء ذلك كله هو امتناع العراق عن السماح لفرق التفتيش التابعة نظريا للامم المتحدة — والمسيرة سياسيا وتقنيا من الولايات المتحدة الامريكية — بدخول بعض المواقع الحساسة. وفي مقدمتها القصور الرئاسية في العراق تحت ذريعة، المساس بالسيادة الوطنية، للعراق وكان المسالة ولغاية الآن لم تمس السيادة الوطنية العراقية رغم كل الانتهاكات لهذه السيادة ومنذ عام ١٩٩١، حتى الآن.

فالعراق اليوم وبعد حرب الخليج وخروجه من الكويت ساحة مفتوحة لكل القوى العابثة بالامن القومي العربي وبالكرامة والسيادة العربية تجوله فرق التفتيش الامريكية الصهيونية تحت راية الامم المتحدة وتعبث بممتلكاته وتجوب

اجـواءه وتحرم وتحلل مـا شـاء لها لايقف في وجهها اية قـوة حتـى ظهور الازمـة الراهنة .

اننا هنا لسنـا بصدد مناقشة سياسة حكـام بغداد رغم كل ما عليهـا ومنذ اكثر من ثـلاثين عاما من الاعـوجاج السياسي والفكري والقومي حيث منطـوق السيادة لديهم استثنى جميع الاراضي العراقية وتوقف عند بضعة كيلومترات مربعة تشكل « القصور الرئاسية » ...الخ لكننا بصدد ما تقوم به الولايات المتحدة والصهيونية العالميـة وحلفاؤها مـن فرض الموازين والمكاييـل المزدوجة للقضايـا المتشابهة في المنطقة وحسب ما يلبي المصالح السياسية للحركة الصهيونية وحليفتها.

فقرارات الامـم المتحدة ومجلس الامـن منذ عـام ١٩٤٨، وحتى هذه السـاعة لم تاخذ طريقهـا للتطبيق على سياسة اسرائيل الصهيونية منذ تـاسيسها حتى اليوم رغم مشروعية تلك القرارات والتوصيات وانسجامها مع جميع المواثيق التى اقرتها المنظمة الـدولية ومؤسساتها المتعـددة في جميع جوانب الحيـاة. ولم تجد اسرائيل مـن يضغط عليهـا لتطبيـق تلـك القرارات حتـى ولم تجد كلمـة عتـب واحدة مـن الولايات المتحدة وحلفائها على عدم الالتـزام او تنفيذ تلك القرارات . بل على العكس من ذلك نجد التاييـد المتواصل والتكريـم الذي يصـل إلى عقد الاحلاف العسكـرية والسياسية معها والتعاون الى اقصـى الدرجات بما في ذلك التعاون النووي.

وعندما يتعلق الامـر بدولة اخرى لها مواقف مختلفة عن السيـاسية الامريكية الصهيونية، نجد ان قرارات الامم المتحدة ولو كانت في حدها الادنى ولو قرارا واحدا فقط فيجب تطبيقه قسرا و الا فالآلة الحربية الامريكية جاهزة للتاديب...الخ.

في الازمة الراهنة ورغـم التباين الشديد بين امريكـا ومعها انكلترا من جهة وبين جميع دول مجلس الامن . نستطيع القول بان العـالم بمعظمه الذي يقف بمواجهة السيـاسـة الصهيونية والامريكيـة رغم ذلك كله ورغـم ما توصل إليـه الامين العام للامـم المتحدة في زيارتـه الاخيرة والحل الذي تم الاتفـاق عليه فمازالت الـولايات المتحدة الامـريكية تصر وتبتـدع الذرائع والمسـوغات للقيـام بعمل عسكـري ضد العراق.

ان ذلك يوضح بدون شك ان هناك سياسـة صهيونية تطبقها الولايات المتحدة الامريكيـة في المنطقة العربية بما يـرضي اسرائيل والدوائر الصهيونيـة الحاكمة في واشنطن سـواء كانـت وزارة الخارجية الامـريكية او وزارة الـدفاع او الكـونغرس

الامريكي، وقد تـوافق ذلـك كله مع ازمـة داخلية يمـر بها البيت الابيض تعطي الرئيس مبررا للابتعاد بها الى منطقة بعيدة «كالشرق الاوسط».

لقـد سعت الـولايـات المتحدة واسرائيـل لاستثمار نتـائج حـرب تشرين عـام ١٩٧٣، لاخراج مصر مـن ساحـة الصراع العربي الصهيـوني عبر اتفاقـات كامب ديفيد وبـذلك اضعفت العمل العـربي المشترك لاستعادة كـامل الحقـوق، وسعت كذلك الى الاستفادة مـن نتائج حرب الخليج الثانية وبعد مؤتمر مـدريد ومباحثات السلام حيث خرجـت القيادة الفلسطينيـة من سـاحة الصراع بـاتفاقـات اوسلو، وبعدها الاردن عن طريق اتفاقات وادي عربة.

وها هـي الآن تسعى لاثارة حـرب جديدة تضعـف العرب اكثر وتخرج مـزيداً منهم من دائرة الصراع، في محاولـة لتطويق سوريـة ولبنان الدولتان الـوحيدتان الصامدتان حتى الآن في وجه الاطماع الاسرائيلية.

ان ماتسعى له الصهيونية الآن هو مزيد من الضغط على سورية وقيادتها واي عمل عسكري امريكي ضد العراق سوف تكـون نتائجه ملبية للمطامع الصهيونية فهي بـذلك تعـزل سوريـة عـن عمقها الاستراتيجي في المشرق وتقـف حاجـزا بينها وبين الثورة الايرانية وتضعـف الموقف العربي اكثر فاكثر وربما تتمكـن بعد ذلك من الاستقـراد بسوريـة ولبنان كما استفردت بـدول الطوق الأخـرى بعد الحروب السـابقة. وبـذلك تضـع الـوطن العـربي وخيراتـه كلها. تحت المظلـة الامريكيـة والصهيونية لتضمن بذلك مصالحها واحتكاراتها إلى عقود عديدة قادمة.

لقـد آن للعرب ان يفتحـوا عيـونهم على الخطـر المحيط بهم لان مـا يستهـدف شعب العـراق اليوم هو ما يستهـدف الشعب العربي بمختلف اقطـاره ويستهدف بالتالي الامة كلها ومصيرها ومستقبل ابنائهـا وخيراتها وسلامها ووجودها وهذا ما سعت وتسعى لـه الحركة الصهيونية من اجـل بقائها وتثبيت وجودهـا في الوطن العربي. وآن للعـالم كذلـك ان يعرف ان الاستقراد الامـريكي الصهيـوني بمصائر الشعوب سياسة يجب ان تجد من يقف في وجهها وبالسرعة المطلوبة لان نتائج اي عدوان على المنطقة العربية لن يسلم العالم من عواقبه الوخيمة.

التعاون التركي — الاسرائيلي

الرفيق العماد مصطفى طلاس
عضو القيادة القطرية
وزير الدفاع

«انتم اليوم في القدس، ونحن غداً في مكة»
تورهان تايان[1]

مقدمة:

— تتضح يوماً بعد آخر أبعاد التحالف التركي — الاسرائيلي ولم يعد الحديث عن المخاطر الاستراتيجية المترتبة على التعاون بين البلدين مجرد استنتاج او مجرد سيناريو، وان المتتبع لتطور هذا التعاون المستوعب لدلالاته — ثم الراصد لميادينه ومجالاته — لابد وانه مدرك ان هذا التعاون لم يدخل فقط مرحلة التجسيد والانجاز **وإنما دخل مرحلة الخطر والتهديد للعرب وللامن القومي العربي** حيث تنزاح الستائر بشكل تدريجي عن تفاصيل هذا التحالف الخطير والغريب في آن معاً **لتدل بوضوح على النوايا العدائية التي يبيتها هذا التحالف ضد العرب والتي باتت واضحة** على الرغم من كل المحاولات التركية الفاشلة في التغطية على خفايا ومضامين هذا التحالف العدائي.

(1) — حديث لوزير الدفاع التركي لزميله اسحق موردخاي وزير الدفاع الاسرائيلي في ٣٠/ نيسان ١٩٩٧/، اثناء زيارته للقدس

— ويأتي هذا التعاون بكافة مجالاته افصاحاً عن رغبة تركية كانت مكبوتة وكان يغذيها سياسيون ومثقفون وفعاليات اقتصادية تركية وأعضاء في محافل ماسونية كانوا جميعاً يتحينون الفرص لإقامة علاقات متينة مع اسرائيل التي لها أيضاً خططها الخاصة بها من خلال هذه العلاقات.

إنّ هذا التعاون هو طموح لرسم خريطة سياسية اقتصادية مائية للمنطقة ببندقية اسرائيلية — تركية تحظى بدعم أمريكي، وهو طموح يعيد المنطقة إلى عصر التمزق بالأحلاف والمحاور خصوصاً وإنّ التحالف مع جيران العرب للضغط من الاجانب على الكتلة العربية ومحاصرتها بالمواقف العدائية وتناقضات المصالح مع هؤلاء الجيران هو استراتيجية ثابتة في السياسة الخارجية لاسرائيل.

وقبل الدخول في التفاصيل التي وصل إليها هذا التعاون لابدّ من إطلالة سريعة على ماسبقه ومارافقه من تطوّرات كانت مقدّمات مهّدتْ له وأوصلت إليه، ونلخّصها

١ — بعد الحرب العالمية الاولى أعلن «كمال اتاتورك» انّ تركيا قطعة من اوربا وأبدل بالحرف العربي الحرف اللاتيني في الكتاب، وبذلك أرسى مبدأ التبعية السياسية والفكرية لأوروبا دون مقابل، ودون إدراك للمستقبل **لأنّه تجاهل الارتباط القوي بالجذور التاريخية والثقافية بالعرب والمسلمين، وأن خمسة وتسعين ٪ من الشعب التركي يعتزّ بانتمائه للإسلام وتاريخه.**

٢ — رأت أوروبا في تركيا لقمة سائغة، وأدركت أنها أمام **جثة ضخمة يقودها عقل سياسي قاصر**، فشجعت على طمس الهوية الاسلامية ملوحة للقيادة التركية بأنهم غربيون أوروبيون، إمعاناً منها في اقتلاع الانتماء الاسلامي، وتمهيداً لتجنيد تركيا في خدمة مصالحها المعادية للعرب والمسلمين بعد إحكام عزلتها لتسير في الطريق الذي تريده لها. **وسارعت إلى ربطهم بعجلتها من خلال ادخالها في أحلاف معادية للعرب «كحلف بغداد» الذي أخفق بسبب التضامن العربي عندما قامت تركيا عام ١٩٥٧ بحشد قواتها لضرب سورية فجاء الرد حاسماً في المواجهة من الشعب العربي وأرسلت مصر**

قواتها للدفاع عن سورية إلى جانب الرد في الاستعداد للمعركة وقام الاتحاد السوفييتي حينذاك بحشد عسكري كبير على الحدود الشمالية لتركيا وتم التراجع [1].

ولكن أوروبا أدخلت تركيا في حلف «الناتو» لتكون مخفر الحراسة الأطلسي خلال الحرب الباردة، وتصير قاعدة القوات الغربية والأمريكية في تطويق الاتحاد السوفييتي — صديق العرب — والتجسس عليه.

٣— لوح الغرب لتركيا بامكانية انضمامها إلى الأسرة الأوروبية آنذاك، **ومضى على ذلك /٣٤/ سنة وهي تحلم بذلك دون أن تحظى بالإنضمام لأن أوروبا تريد تركيا كمستخدم في البيت الأوروبي وليس كشريك** وعندما جد الجد في طلب الانضمام، طلبت منها ما لم يطلب من غيرها كاليونان واسبانيا والبرتغال بحجة الموقع الجغرافي الأسيوي وأمور أخرى إجتماعية كتطبيق الديمقراطية وإغفال حقوق الانسان وحق الأكراد وغير ذلك مما لم تعلنه أوروبا متجاهلة أن تركيا غربت منذ زمن أتاتورك. كما أنها لم تحفظ لها حق الأقدمية عندما طلبت من دول أوروبة الشرقية تقديم الوثائق للانضمام واعتذرت عن عدم البحث في الطلب التركي ولم تنفع الوعود الأمريكية في اسعافها بالضغط على حليفاتها الأوروبيات، واكتشفت تركيا أن معلمتها وراء البحار لم تعد تملك سحرها ونفوذها القديم في أوروبا.

٤— بعد انهيار الاتحاد السوفييتي استخدمت أوروبا تركيا للضغط على ايران بمنافستها وملاحقتها في جمهوريات آسيا الوسطى. **وجاء «أربكان» إلى الحكم وبدأ الصراع على السلطة بين الاتجاه الاسلامي والأوربة وسرعان ما حسم الموضوع لصالح النخبة العلمانية المتحالفة مع الجيش وأطاحت بأربكان وحزب الرفاه**، ولم تشفع له ولحزبه إقامة علاقة محرمة بين تركيا واسرائيل ووضعت نفسها في خدمة المصالح الأمريكية مضاعفة من جهودها في التقرب من اسرائيل لفك عزلة اسرائيل فدخلت في عزلة عربية اسلامية. **وانقلبت**

(١) — لمزيد من التفاصيل راجع مرآة حياتي العقد الأول، الفصل العاشر ص — ٦٢٣ —

إلى شرطي أمـــريكي كالشرطي الاسرائيلي وبالتالي تقوم بدورها عندما يعجز الشرطي الاسرائيلي وصار لأمريكا في المنطقة شرطيان سيئا السمعة في المنطقة.
وعندما حاول «مسعود يلماظ» رئيس الوزراء التركي دخول النادي الأوروبي صفع بالرفض واندفع بتشجيع أوروبي وأمريكي إلى مزيد من إقامة علاقات استراتيجية مع اسرائيل تقربا من أمريكا ومبرهنا على أنه النموذج العلماني الذي يحاصر الدين ويهزمه وأنه يمكن أن يكون نموذجا في الالتحاق بالغرب يحتذى به.

٥— في القمة الاسلامية وجدت تركيا نفسها معزولة من القمة الاسلامية ومطرودة من البيت الأوروبي، ولم يبق أمامها إلا أمريكا التي زينت لها أن اللقاء التركي الاسرائيلي حدث أقوى من القمة الاسلامية فكتب «وليم سافير» في صحيفة «نيويورك تايمز» يقول: (إن ما بين تركيا واسرائيل هو تحالف استراتيجي مهم، أما قمة طهران فلم تفعل أكثر من اصدار بيان عن التضامن الاسلامي) وسارعت إحدى المنظمات الصهيونية الأمريكية، «رابطة مكافحة تشويه السمعة» بمنح الجائزة السنوية المسماة «فن الحكم» لرئيس الوزراء التركي مسعود يلماظ مكافأة على التزام تركيا بالديمقراطية والعلمانية والتسامح ردا على اتهام أوروبا لها بانتهاك حقوق الانسان والتهم الأخرى.

٦— أثناء انعقاد المؤتمر الاسلامي في طهران ٩—١١/١٢/١٩٩٧ ومن واقع الحرص على احتواء تركيا وغيرها عربيا واسلاميا حذر **الرئيس حافظ الأسد قائلاً: (يخطىء كثيراً من يقع ضحية التضليل الاسرائيلي فيظن أنه يحقق مكاسب من خلال التعاون الاقتصادي أو العسكري أو العلمي مع اسرائيل لأن أي تعاون تقيمه اسرائيل موظف لخدمة أهدافها في التوسع والهيمنة. إذا كان البعض يعتقد أن مصالحه مع اسرائيل فإنه غير مصيب فمصالحه الحقيقية هي مع العرب والمسلمين).**

والذي حدث في أثناء انعقاد المؤتمر كان مثيراً فـ «ديميريل» رئيس الجمهورية التركية انسحب من المؤتمر الاسلامي حتى يتفادى مواجهة النقد الجماعي بشأن التعاون مع اسرائيل. واستقبلت الحكومة التركية وزير الدفاع الاسرائيلي «اسحق مردخاي» في أنقرة، في نفس اليوم الذي عقد فيه المؤتمر الاسلامي مما يفقد الثقة بالنظام التركي الذي يخضع لرؤية وتعليمات الجيش التركي ويهدد الأمن القومي

العربي والاسلامي، لان العلاقة مع هذا النظام لم تعد مطمئنة فهي

أ— تهدد بقطع مياه دجلة والفرات عن سورية والعراق.

ب— تعيث فساداً في المنطقة الكردية فوق أرض العراق وتقيم حزاماً امنياً في شمال العراق مقلدة اسرائيل في جنوب لبنان.

ج— تقيم علاقات استراتيجية مع اسرائيل، وتجري المناورات العسكرية مع اسرائيل وامريكا في البحر المتوسط عن مشارف اللاذقية.

٧— في الوقت نفسه تغازل امريكا ايران **ولم يبق امام تركيا التي تعيش داخل دوامة من التناقضات الداخلية إلا أن تحدد لنفسها هوية تعيدها إلى مكانها الطبيعي في المسار الاسلامي والعربي بدلاً من الوضع المهين والمذل في التبعية لأوروبا التي رفضتها، وامريكا التي حرقتها واسرائيل التي استغلتها و إلا فان غدا لناظره قريب.**

والآن بعد هذه الاطلالة على الموضوع أعود إلى تفصيل الحديث عن التعاون الاسرائيلي التركي وما وصل إليه في المجالات كافة.

أولا— مراحل التعاون التركي — الاسرائيلي:

— كانت تركيا اول دولة مسلمة تعترف باسرائيل في العام ١٩٤٨، ومع ذلك لم تصل العلاقات التركية الاسرائيلية إلى مستوى عال من التنسيق السياسي والتعاون العسكري والتبادل التجاري. فقد كان ضغط الرأي العام الداخلي (الاسلامي) والأزمات الاقتصادية والظروف الاقليمية يكبح أي ظهور لتركيا بمظهر الحليف لاسرائيل ضد العرب.

— وبعد الانقلاب العسكري الذي وقع في / ١٢ / ايلول / ١٩٨٠ برز في الدوائر السياسية والدبلوماسية التركية اتجاهان ازاء سياسية الدولة نحو اسرائيل والعرب.

الاتجاه الاول: كان مع تطوير التعاون مع اسرائيل **والثاني:** كان مع قطع هذه العلاقات او على الاقل خفضها الى الحد الادنى **وكان اصحاب الاتجاه الثاني وعلى راسهم وزير الخارجية التركية آنذاك «ايلتير توركمان» يرون ان العلاقات مع العرب تحقق الحصول على حاجة تركيا من النفط بسعر رخيص وتؤمن صادراتها الى الدول العربية بصورة كبيرة كما تضمن لتركيا تاييد العرب في**

موقفها من الأزمة القبرصية ويرون ايضاً ان النفوذ اليهودي في واشنطن مبالغ فيه كما ان اسرائيل تتعاطف مع تاسيس دولة كردية مستقلة في الشرق الاوسط، وفيما بعد تم تخفيض درجة التمثيل الدبلوماسي مع اسرائيل الى مستوى سكرتير ثان.

— بذلك يمكن القول إن فترة الثمانينات وحتى أواخرها قد شهدت جموداً في العلاقات التركية الاسرائيلية على الرغم من زيارة «اريل شارون» السرية الى استانبول صيف ١٩٨٦.

— مع انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي وبدء حرب الخليج الثانية ومن ثم بدء محادثات السلام العربية — الاسرائيلية في مدريد خريف ١٩٩١ بدت الظروف مواتية لكسر الجمود في علاقات أنقرة مع تل ابيب حيث اتبعت تركيا سياسية متوازنة بين العرب واسرائيل وحرصت على عدم الظهور بمظهر المندفع لتطوير علاقاتها مع اسرائيل بل ان هذه العلاقات كانت تتحسن بوتيرة توازي وتيرة التقارب العربي — الاسرائيلي

— لقد جاء تبادل الاعتراف بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ ١٩٩٣/٩/٣١ وكذلك مع الاردن ومع احتمال ان يشمل ذلك دولاً عربية اخرى ليسقط حواجز هامة كانت تعيق تطوير التعاون بين تركيا واسرائيل ولاسيما على الصعيد الاقتصادي ولينهي «الازدواجية» في المواقف التركية ويريح صانعي السياسة الخارجية التركية من اجراء حسابات دقيقة ومطولة لكل خطوة يخطونها ازاء الشرق الاوسط وليضع الدبلوماسية التركية امام توازنات شرق أوسطية جديدة وبالتالي أمام مهمة سبر غور آفاق المرحلة المقبلة ومدى انعكاساتها على الدور التركي في المنطقة وفي النظام الاقليمي الجديد.

— إن قراءة متانية لسجل الزيارات لكبار المسؤولين في تركيا واسرائيل خلال الفترة الماضية يعطينا المؤشر الاكيد والدليل الساطع على المدى الذي وصلت إليه هذه المرحلة من التعاون بين البلدين:

أ— من الجانب الاسرائيلي:

— ١٩٩٤/١/٢٤ زيارة الرئيس الاسرائيلي / عيزرا وايزمن / لانقرة مصطحباً معه فريق عمل مؤلف من خبراء اقتصاديين مهتمين بشؤون المياه وخبراء أمنيين

بمسكون بملفات الحركات الاصولية وحزب العمال الكردستاني وقد قال وايزمن عندما سئل عن امكانية اقامة كيان كردي مستقل

«ليس في استطاعة المنطقة ان تتحمل دولة فلسطينية .. فهل نزيد على ذلك دولة كردية؟!».

وهو بهذا يطمئن سامعيه على طريقة سياسة المراحل.

— ١٠/٤/١٩٩٤ زيارة وزير الخارجية الاسرائيلية / شمعون بيريز / لتركيا.

— ١٩٩٣ — ١٩٩٤ — ١٩٩٥ — ١٩٩٦ زيارات قائد سلاح الجو الاسرائيلي / هرتسل بودينغر / إلى تركيا وفي الاسبوع الاول من شباط ١٩٩٦ واثناء زيارته لتركيا حلق بطائرة خاصة فوق الحدود التركية مع سورية والعراق وايران.

— ايلول ١٩٩٥ زيارة مدير عام وزارة الدفاع الاسرائيلية / دافيد عفري / الى تركيا حيث تم بحث مشاريع امنية مشتركة في معرض للاسلحة في انقرة.

— ٥/٦/١٩٩٦ زيارة نائب رئيس الاركان الاسرائيلي / متان فلفائي / الى تركيا.

— حزيران ١٩٩٦ زيارة الرئيس الاسرائيلي / عيزرا وايزمن / الى تركيا وفي حديثه أمام مؤتمر الأمم المتحدة لشؤون الاسكان والبيئة قال: «إن العلاقات الدافئة التي تعززت بين زعماء اسرائيل وتركيا تشكل انعكاسا دقيقا للعلاقات بين شعبينا وبلدينا. لقد تحسنت العلاقات بيننا خلال السنوات الاخيرة بسرعة. فالزعامة السياسية في البلدين تلتقي في اوقات متقاربة وتحافظ على حوار دائم».

ونظم الاتراك لوايزمن زيارة لمنطقة مشروع «غاب» على نهر الفرات حيث وصفه بانه «مشروع خارق أرفع قبعتي تحية لتركيا».

— ٢٨/٨/١٩٩٦ زيارة مدير عام وزارة الدفاع الاسرائيلية / دافيد عفري / الى تركيا التقى خلالها مع وزير الدفاع التركي / نورهان تايان / ووقع مع نائب وزير الدفاع التركي على اتفاق للتعاون بين البلدين في مجالات الصناعات الامنية والتكنولوجية العسكرية.

— ٢٨/٤/١٩٩٧ زيارة وزير الخارجية الاسرائيلية / دافيد ليفي / الى تركيا التقى خلالها مع رئيس الحكومة التركية نجم الدين أربكان ومع وزيرة الخارجية التركية تانسوتشلر ومع رئيس الاركان التركي وبحث معهم مواضيع مختلفة تتعلق

بالتعاون الامني والاقتصادي بين الجانبين.

— ١٢/١٠/١٩٩٧ زيارة رئيس الاركان الاسرائيلي / أمنون شحاك / الى تركيا حيث بحث مع الجانب التركي امكانية انتاج مشترك للصواريخ (ارض — ارض) وانشاء نظام اتصالات متطور عبر الاقمار الصناعية لتبادل المعلومات العسكرية والتجسسية والامنية بين كلا الطرفين والبحث في تطوير صفقة تحديث /٥٠/ طائرة اسرائيلية جديدة مع وضع أساس مشروع شراء تركيا لأكبر صفقة دبابات في العالم من اسرائيل.

ب— من الجانب التركي:

— ١٣/١١/١٩٩٤ زيارة رئيسة الوزراء التركية / تانسو تشيلر / إلى اسرائيل وكانت رئيس الوزراء الوحيد في العالم التي أطلقت على الأراضي المحتلة اسم **(الأرض الموعودة)**.

— ٢١/٢/١٩٩٦ زيارة نائب رئيس الاركان التركي / تشفيك بير / الى اسرائيل حيث وقع مع الجانب الاسرائيلي على اتفاقية التعاون العسكري بين البلدين.

١١/٣/١٩٩٦ زيارة الرئيس التركي / سليمان ديميريل / الى اسرائيل على رأس وفد كبير حيث **شارك في مؤتمر شرم الشيخ ووقع مع اسرائيل على أربع اتفاقيات اقتصادية وعلى رأسها اتفاق اقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين.**

— ٢٠/٥/١٩٩٦ زيارة قائد سلاح البحرية التركية/ الادميرال جوفان اركايا/ الى اسرئيل.

— ٢٤/٢/١٩٩٧ زيارة رئيس الأركان التركي الفريق اسماعيل حقي كاراداي الى اسرائيل، التقى خلالها مع الرئيس الاسرائيلي / عيزرا وايزمن/ الذي أخبره انه يتكلم التركية وإن والده خدم في الجيش العثماني خلال الحرب العالمية الأولى حيث كان طبيبا برتبة نقيب كما التقى مع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو ومع وزير الدفاع ومع رئيس الأركان الإسرائيلي وفي هذه الزيارة أعرب رئيس الأركان التركي عن استعداده لإجراء مناورات بحرية وجوية مشتركة مع اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية.

— ٣٠/٤/١٩٩٧ زيارة وزير الدفاع التركي/ نورهان تايان/ الى اسرائيل بحث خلالها مع وزير الدفاع الاسرائيلي / اسحق مردخاي/ موضوع التعاون الامني بين

البلدين بالاضافة لموضوع الحماية من الصواريخ البالستية من جانب الدول المجاورة.

— ايار ١٩٩٧ زيارة نائب رئيس الاركان التركي / تشفيك بير / الى اسرئيل على رأس وفد عسكري يضم /٣٢/ ضابطاً من كبار ضباط الجيش التركي التقى خلالها مع وزير الدفاع الاسرائيلي ومع مستشاره دافيد عفري وتم خلالها اجراء محادثات حول المناورات العسكرية المشتركة وتعميق التعاون الصناعي والعسكري بين البلدين، وزار المصانع الحربية الاسرائيلية.

ثانياً— اهداف التعاون التركي — الاسرائيلي:

— لقد طرح البروفسور / دوغو أرغيل / استاذ العلوم السياسية في جامعة انقرة والمعروف بتأييده لاسرائيل اهمية التعاون بين تركيا واسرائيل من وجهة نظر سياسية قائلاً: « ان اسرائيل هي حليف طبيعي لتركيا لان خصوم تركيا هم في نفس الوقت خصوم اسرائيل ، وابدى تخوفه من السلام العربي — الاسرائيلي من حيث انعكاسه سلبا على تركيا إذ ستصبح هي العدو الاول للعرب بدلاً من اسرائيل وذلك بسبب مشكلة المياه مع سوريا والعراق حيث تمسك تركيا— حسب رأيه — بزمام الامور لانها تمتلك مصادر المياه.

اما المصدر العسكري التركي فقد صرح قائلاً « .. اننا نقع في منطقة ساخنة ونولي اهتماما بالغا بضرورة اختراق حلقة الرعب التي تحيط بنا ورأينا أن اسرائيل هي افضل خيار في هذا الموضوع». وترى تركيا أنها تتشابه في كثير من السمات مع اسرائيل فكلا الدولتين تنخرطان في علاقات تصارعية مع دول الجوار. كما أن كلا منهما تقع في الشرق، ولكنها تتجه الى الغرب ويختلف النسق القيمي لكل منهما عن النسق القيمي السائد في منطقة الشرق الاوسط على الاقل من الناحية الثقافية اي انهما دولتان غربيتان في المنشأ والعرق والثقافة. من هنا أرادت كلتاهما أن تحقق من خلال هذا التعاون جملة من الأهداف والمصالح وهذه حسب وجهة النظر التركية تتمثل فيما يلي:

— إن الشرق الاوسط مقبل على قلاقل جديدة وفي هذا المناخ المضطرب ينظر إلى اسرائيل على أنها الحليف الأكثر ضمانة لتركيا في المنطقة.

— إن اسرائيل حليف طبيعي لتركيا في مواجهة التيارات الاسلامية

الراديكالية التي تهدد النظام العلماني في تركيا.

— يشكل الدعم التكنولوجي العسكري والاستخباراتي الاسرائيلي أهمية كبيرة لتركيا التي تطمح لتكون قوة عسكرية اقليمية فاعلة في المنطقة.

— تأمل تركيا أن يحقق هذا التعاون زيادة في حجم تدفق الرساميل اليهودية للاستثمارات في تركيا وزيادة عدد السياح الاسرائيليين إلى تركيا.

— إن هذا التعاون يوسع مجال المناورة التركية إزاء الدول العربية وبنفس الوقت تأمل تركيا ان تحظى بدعم اسرائيل في مسألة المياه التي يحتمل ان تأخذ ابعادا جديدة بين تركيا والدول العربية.

— إن التعاون مع اسرائيل قد يفيد في مواجهة اللوبيين الأرمني واليوناني في الولايات المتحدة الامريكية ومن ثم يضمن لها مكانا محترما في استراتيجية امريكا في الشرق الأوسط، وكان وزير الدفاع الاسرائيلي اسحق مرداخاي قد صرح خلال زيارته الأخيرة لامريكا قائلا: « يجب تزويد الجيش التركي بما يطلبه حتى لايختل التوازن الداخلي في تركيا من جهة وبين تركيا ومحيطها من جهة أخرى».

— إن التعاون مع اسرائيل سيدعم طموح تركيا الذي لم يتحقق بعد للقيام باستثمارات كبيرة في اسيا الوسطى ويمكن لتركيا أن تتعاون مع اسرائيل لمواجهة المانيا التي تريد أن تستحوذ على بترول أذربيجان وقازاخستان عبر ايران ولأن تدفق البترول الآذري عبر تركيا إلى البحر الابيض المتوسط يحقق الفائدة لتركيا واسرائيل في آن معا.

— تستفيد تركيا من التطور التكنولوجي الاسرائيلي في المجالات الطبية والزراعية والدفاعية.

— أما الأهداف بالنسبة للجانب الاسرائيلي وإن كانت لاتتقاطع مع الأهداف التركية إلا ان لها طموحات كبيرة وبعيدة في ان معا وقد عبرت صحيفة هاآرتس الاسرائيلية عن ذلك بقولها « إن الذي يحدث هو ببساطة اعادة انتشار استرتيجية ومهمة في الشرق الأوسط — أسيا» وهو ما طالب به اللوبي اليهودي الامريكي المؤيد لنتنياهو حين زار انقرة الشهر الماضي.

— إن هذا التحالف سيضع الاسرائيليين على «خط الفتنة» من خلال

التلاعب بخيوط المسالة الكردية المتشابكة كما سيضعهم على «خط النفط» ان وجودهم على تخوم منابع النفط العربي وفي اواسط آسيا سيعطيهم موقعاً مؤثراً على هذا الصعيد. كما ان هذا التعاون يندرج في اطار استراتيجية اسرائيل التقليدية الرامية الى بناء علاقات مع دول متاخمة لأعدائها المجاورين.

— لقد عبرت صحيفة «يديعوت احرونوت» الاسرائيلية عن أبعاد اتفاقية التعاون العسكري التي يسمح بموجبها للطيران الاسرائيلي بالتدريب في الأجواء التركية بقولها: « **انه يعطي فرصة نادرة لسلاح الجو الاسرائيلي للتحليق في الساحة الخلفية لسوريا**».

— **تسعى اسرائيل من خلال هذا التعاون الى إكمال مشروع اقامة سوق شرق اوسطية تكون المستفيدة الكبرى منه وقطع الطريق على سوق عربية يستفيد منها كل العرب.** كما تمهد اسرائيل لصناعة اسلحة اسرائيلية واسعة في تركيا ولتحقيق خرق في سوق تجارة السلاح العالمية لتخليص صناعة السلاح الاسرائيلية من المقاطعة التي تفرضها العديد من الدول على اسرائيل.

— **كما تامل اسرائيل بتضييق الخناق على سورية واجبارها على تقليص الاحتياطي الاستراتيجي السوري على اتجاه الجولان والتوقيع على معاهدة سلام بالشروط التي تضعها اسرائيل وتتبناها وتدافع عنها امريكا.**

وهكذا التقى كهنة النظام الدولي الجديد اللاعبون بنار الفوضى والمدفوعون بجموح التوسع والهيمنة على اهداف ومطامع تحقق لهم تادية دور اقليمي على حساب الأمن القومي العربي. وما مصطلح المنطقة الامنية في شمال العراق إلا البداية ودق ناقوس الخطر.

ثالثاً — مجالات التعاون التركي — الاسرائيلي:

— يمكن القول إن التعاون التركي — الاسرائيلي قد شمل كافة المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والامنية وسنحاول أن نوجز أهم ما تم رصده في هذه المجالات:

١ — في المجال السياسي:

جرى رفع التمثيل الدبلوماسي بين البلدين الى مستوى السفراء عام /١٩٩٢/

وعبرت الزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين الاسرائيليين والأتراك والتي استعرضناها آنفاً عن مرحلة جديدة في العلاقات القائمة بينهما.

ولدى سؤال رجل الشارع التركي عن العلاقات التركية — الاسرائيلية كان جوابه «نلعنها.. ولكنها تحقق مصالح تركيا» وهي اجابة مثلت — واقعياً — حتى موقف نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه الاسلامي خلال رئاسته للحكومة التركية ليوفر من خلال التنازلات التي قدمها للمؤسسة العسكرية اكبر غطاء للتعاون العسكري بين تركيا واسرائيل حيث كان أربكان الذي نظم عام /١٩٨٠/ اجتماعاً شعبياً تحت شعار (انقذوا القدس) غير أربكان — الباشبكان « رئيس الحكومة».

فقد كان وزير الدفاع التركي عضواً في حكومته كما قام عدد من نواب حزب الرفاه بزيارة اسرائيل وهذا يمثل انكشافاً صارخاً للفجوة بين رفع شعار الاسلام وبين التطبيق الفعلي لهذا الشعار في تركيا.

— ويلاحظ خلال السنوات الأخيرة محاولة أوساط اعلامية مؤثرة في تركيا «تحسين» صورة اليهودي التركي أمام الرأي العام تحت عنوان عريض وهو أن اليهود الاتراك يدافعون عن مصالح تركيا في كل مكان « **عدد اليهود في تركيا حوالي ٢٦ الف** » في الوقت الذي تشن فيه أجهزة الاعلام التركية هجومها على العرب وعلى الجامعة العربية لتأييدهم سورية في قضية مياه الفرات حيث تصف موقف العرب المؤيد لسورية بالموقف المعادي لتركيا وانه طعنة في الظهر.

وبين محاولات تلميع صورة اليهودي التركي واليهودي الاسرائيلي تواصل تركيا مسيرة الانقطاع عن محيطها الاسلامي ولايبقى للعرب من صورة داخل تركيا سوى ذلك الذي سيصل الى اوروبا على ظهر جمل، أو ذاك الباحث في صيدليات استانبول عن غذاء ملكة النحل او الذي يفتش في أسواق «عثمان بك» عما هو مثير من أزياء.

٢ — في المجال الاقتصادي:

يمكن القول بان العلاقات التجارية بين تركيا واسرائيل لم تنقطع منذ قيام الكيان الصهيوني في فلسطين، لكن هذه العلاقات كانت تزيد أو تقل تبعاً للعلاقات بين الطرفين ففي عام /١٩٨٦/ كان حجم التبادل التجاري لايزيد عن /١٨/ مليون دولار. وفي العام /١٩٩٦/ تم مضاعفة هذه العلاقات الى حوالي /٢٥/ ضعفاً حيث ارتفع حجم التجارة بين البلدين الى /٤٥٠/ مليون دولار وكان الطرفان قد وقعا في

ربيع العام الماضي اتفاقية للتجارة الحرة وأخرى لتجنب الازدواج الضريبي وثالثة تشجيع الاستثمارات المشتركة.

وبموجب اتفاقية التجارة الحرة سيتم تخفيض الرسوم الجمركية من ٤٠٪ إلى ١٠٪ في بداية سريان مفعولها ثم إلى ٤٪ في المستقبل مما يؤدي تلقائيا إلى رفع حجم التبادل التجاري إلى معدلات كبيرة حيث يتوقع المسؤولون الاتراك انه بالامكان زيادة حجم التبادل التجاري مع اسرائيل إلى /٢/ مليار دولار سنويا عام /١٩٩٩/ ويعتبرون بأن هذا يمكن أن يشكل المرحلة الأولى باتجاه إقامة سوق حرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقية وهو نفس ما تدعو إليه اسرائيل بشكل أو بآخر.

(هنا يشار إلى الشرق أوسطية)

وفي الوقت الذي يتزايد فيه عدد الشركات الاسرائيلية العاملة في تركيا والتي بلغت مطلع /١٩٩١م/ ،١١٠، شركة فإن شركات مقاولات تركية تنشط في اسرائيل حيث تقوم ببناء مستوطنات جماعية للمستوطنين الجدد ويوجد كذلك نواد ليلية تركية ومحلات بيع الكباب (الكفتة).

يوجد في اسرائيل /٨٠/ ألف اسرائيلي من أصل تركي كما ان عدد العمال الاتراك في اسرائيل يزيد عن ثلاثة آلاف عامل وقد تم تأسيس مجلس العمل التركي — الإسرائيلي.

— يعتبر القطاع السياحي مجال التعاون الأكثر بروزاً بين تركيا واسرائيل وفي تموز /١٩٩٢/ تم التوقيع على اتفاقية للتعاون السياحي بين البلدين وقد خصص التلفزيون الاسرائيلي الذي يحتوي على /١٥/ كابلا /٣/ اقنية منها للمحطات التلفزيونية التركية وفي عام /١٩٩٥/ قام أكثر من /٥٠٠/ الف اسرائيلي بزيارة تركيا وهذا يعتبر تطورا ايجابيا بالنسبة للسياحة في تركيا ودخلاً اضافيا لتركيا من السياحة الاسرائيلية ويقدر متوسط عدد السياح سنويا (١٦٠ — ٢٠٠) الف في حين لايقصد اسرائيل من السياح الاتراك اكثر من (٥ — ٦) آلاف سائح سنويا.

كما يوجد اقتراحات لاستثمارات مشتركة في منطقة الـ / غاب/ جنوب شرق الأناضول والتعاون في مسائل مثل نظم البذار والري والمسح بوساطة الكمبيوتر وخدمات الهندسة... الخ.

٣ — في المجال الأمني:

— لأول مرة جرت اقامة صلات بين الاجهزة الامنية السرية الاسرائيلية وهيئة الاستخبارات القومية التركية في عام /١٩٨٠/ وذلك بأوامر من الرئيس «كنعان ايفرين» بعد الانقلاب العسكري وبتكليف منه شخصياً توجه رئيس جهاز الاستخبارات التركية «ميرام عباس» الى لبنان لمواجهة تحركات منظمة (الجيش الارمني السري لتحرير أرمينيا) وذلك بالتعاون مع الأجهزة السرية الاسرائيلية ومنذ ذلك الحين أرست الأجهزة الأمنية المذكورة أسس تعاونها حيث استمر هذا التعاون في مجالات تتبع نشاطات حزب العمال الكردستاني سواء كان ذلك في البقاع اللبناني أو في مناطق شمال العراق ولكن هذه العلاقات لم تأخذ الطابع الرسمي حتى الفترة الأخيرة حيث دخل الاتفاق على تبادل المعلومات والخبرات في مجالات الاستطلاع والاستخبارات وحرب العصابات ضمن الاتفاقيات المعقودة بين البلدين حتى وصلت في نيسان /١٩٩٧/ عندما زار وزير الخارجية الاسرائيلية «دافيد ليفي» تركيا إلى الاتفاق على خطة أطلق عليها اسم «تقدير المخاطر» لتقدير ما سمي بالمخاطر المحتملة من ايران وسوريا ضد تركيا واسرائيل. ويجري هذا التقدير المشترك كل /٣/ شهور على مستوى الفنيين وكل /٦/ شهور على مستوى وزراء الدفاع ورؤساء الأركان.

وفي الزيارة الأخيرة التي قام بها رئيس الأركان الاسرائيلي «امنون شاحك» إلى تركيا بتاريخ /١٢/ ١٠/ ١٩٩٧/ تم التخطيط لاقامة نظام اتصال بين البلدين عبر الاقمار الصناعية لتأمين حلقة معلومات موثوقة بين القيادات العسكرية للبلدين.

وكانت احدى الاتفاقيات المعقودة بين البلدين تنص على السماح لعناصر الموساد الاسرائيلي باستخدام الاراضي التركية للقيام بعمليات التجسسية والعمل على الحدود التركية مع كل من سورية والعراق وستقدم تركيا التسهيلات للموساد لتنظيم عمليات الموجهة إلى كل من ايران وسورية انطلاقاً من الأراضي التركية. وكانت اسرائيل قد قدمت إلى تركيا نسخة عن التقرير الذي أعده الخبراء الاسرائيليون عن الطائرة / ميغ — ٢٩/ ليتم تخزين المعلومات الواردة فيه في الذاكرات الالكترونية لطائرات / ف — ٤/ التركية بالاضافة إلى تقديم معلومات حول نظام الدفاع الجوي للقطر العربي السوري.

٤ — في المجال العسكري:

لأن جموح الهيمنة والتوسع يحرك الحليفين الجديدين لأداء دور اقليمي على حساب الأمن القومي العربي فقد كان التعاون في هذا المجال هو الشغل الشاغل لجنرالات تركيا أحفاد اليهود الدونما مع حلفائهم الجدد جنرالات الكيان الصهيوني وقد شملت أوجه التعاون بين البلدين تبادل زيارات المسؤولين العسكريين والخبراء وعقد الصفقات والتوصل إلى اتفاقيات أمنية متعددة المضامين، وتتطلع اسرائيل إلى توطيد العلاقات العسكرية مع تركيا خاصة وأن هناك خطة جديدة لتحديث الجيش التركي بكلفة اجمالية تبلغ /٦٧/ مليار دولار خلال السنوات الثماني القادمة حيث تحلم اسرائيل بأن يكون لها حصة الأسد من هذه الخطة ومعروف أن تركيا تستورد نحو (٨٠٪) من احتياجاتها العسكرية، فيما تقوم هي بتصنيع الـ (٢٠٪) الباقية من هذه الاحتياجات.

وقد تم توقيع — ٤١ — اتفاقا ومشروعا للتعاون العسكري بين البلدين

— وفي ايار /١٩٩٤/ أجرى سلاحا الجو الاسرائيلي والتركي مناورة جوية مشتركة كانت الأولى من نوعها تم خلالها تزويد طائرات تركية بالوقود من طائرة اسرائيلية من طراز بوينغ، وبعد ذلك بنحو شهر تقريبا زار قائد سلاح الجو التركي اسرائيل وبحث موضوع تحسين طائرات الفانتوم التركية وفي أواخر آب /١٩٩٥/ وقعت الصناعة الجوية الاسرائيلية مع تركيا صفقة لتحديث /٥٤/ طائرة فانتوم وتحويلها إلى الطراز المحسن فانتوم /٢٠٠٠/ بمبلغ /٦٣٠/ مليون دولار.

— بدأت اسرائيل خلال العام /١٩٩٧/ بتزويد تركيا بصواريخ بوب أي —١/ (٤٠ صاروخ) حتى نهاية السنة كمرحلة أولى و (٦٠ صاروخ) في السنة القادمة بالاضافة إلى خطة لاقامة خط انتاج في تركيا لانتاج الصاروخ بوب أي —٢/— وتقدر قيمة الصفقة بحوالي /٥٠٠/ مليون دولار

وسيتم استخدام هذه الصواريخ على طائرات (ف— ١٦ —) و (ف—٤—) وفي حال توفر معدات الاطلاق الضرورية فإنه سيكون بالامكان استخدام الصواريخ أيضاً كصواريخ جو — أرض ويتم انشاء اتحاد من /٣/ شركات لانتاج هذه الصواريخ اثنتان تركيتان بالاضافة إلى شركة رفائيل الاسرائيلية على أن يبدأ الانتاج بعد /٣٠/ شهراً. (مدى الصاروخ الجديد — ١٥٠ — كم).

— تعاون لانتاج طائرة بدون طيار لصالح الجيش التركي قادرة على التحليق /٨/ ساعات متواصلة ومخصصة لأعمال التجسس والمراقبة.

— برنامج لتحديث الحوامات التركية خصوصاً من أنواع (سيكورسكي) و (بل ٢٠٩).

— برنامج لتحديث الدبابات التركية من طراز (م ٤٧/٤٨باتون) و (م.٦٠) بقيمة مليار دولار.

— برنامج للتصنيع المشترك للعربات المدرعة.

— التفاوض حول مشاركة تركيا ببرنامج تطوير الصاروخ (حتس) بهدف الحصول عليه مستقبلاً.

— السعي للحصول على طائرة الانذار الجوي الاسرائيلية الصنع (فالكون).

— بيع ستة زوارق دورية بحرية اسرائيلية لتركيا.

— خطة لتبديل بنادق الجيش التركي بالبنادق الاسرائيلية طراز (غاليل).

— شراء تركيا لأجهزة الكترونية خاصة بمراقبة الحدود ورادارات لطائرات (ف—٤—) من اسرائيل بالاضافة الى صواريخ جو— جو طراز (بيتون) وقنابل (بيراميد).

— اهداء شحنات أسلحة اسرائيلية إلى تركيا منها منظومات دفاع جوي من طراز «مخبيط» (نظام دفاع جوي اسرائيلي عبارة عن عربة تحمل /٤/ صواريخ «ستنغر» + رشاش «فولكان» عيار /٢٠/ ملم).

— تعرض اسرائيل على الجيش التركي شراء الدبابة «مركافا م ك—٣» وجعلها الدبابة الرئيسية لسلاح المدرعات التركي حيث أن تركيا تسعى لشراء دبابة متطورة لسلاحها المدرع بعدد قد يصل في المرحلة الأولى إلى /١٠٠٠/ دبابة، وقد وصفت الصفقة بأنها الأكبر في تجارة الدبابات.

— يتم تواجد مجموعة من العناصر القيادية في الجيش الاسرائيلي داخل الأراضي التركية من أجل انشاء شبه — غرفة عمليات جاهزة— مع قيادات الجيش التركي وقد تم اتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك، مثل تحديد المطارات ومواقع تخزين السلاح والذخيرة واقامة أنظمة رادارية ومراكز توجيه وتشويش وتنصت.

— تضمنت اتفاقية التدريب للقوات الجوية اجراء تدريبات للطيران الاسرائيلي في الأجواء التركية أربع مرات في السنة وكانت أول مرة في نيسان /١٩٩٦/ حيث وصلت (٨) طائرات اسرائيلية من النوع ف— ١٦— إلى القاعدة الجوية رقم /٤/

بالقرب من أنقرة حيث تسمح هذه التدريبات للطيارين الاسرائيليين باكتساب خبرات ومهارات الطيران بمهمات طويلة المدى فوق المناطق الجبلية وخلق الانسجام القتالي وقت الحرب كما تسمح هذه الاتفاقية للطائرات الاسرائيلية المصابة بالهبوط في القواعد الجوية التركية وكذلك التزود بالوقود، بالاضافة إلى القيام بعمليات البحث عن الطيارين المفقودين.. إلخ. كما يتم دراسة انشاء مطار عسكري بالتعاون بين تركيا واسرائيل قرب مدينة اسكندرون بحيث يتواجد فيه زوج من الطائرات الاسرائيلية باستمرار وبنفس الوقت تتمركز وحدة عسكرية تركية اسرائيلية مشتركة على مفرق مدينة اسكندرون — قرقخان. ويتم السماح للطائرات الاسرائيلية باستخدام القاعدة الجوية بالقرب من مدينة قونية للقيام بالطيران التدريبي.

— كما قامت القوات التركية في شمال قبرص بالتعاون والتنسيق مع شركة اسرائيلية وخبراء اسرائيليون في انشاء مرفأ حربي بالقرب من مدينة فماغوستا القريبة من منطقة كارباسيا.

— تم الاتفاق بين اسرائيل وتركيا على انشاء مصنع لمعالجة المعادن الخاصة بالصناعات الحربية برأسمال قدره /٤/ ملايين دولار في مدينة قونية حيث تتواجد مصانع للذخيرة.

— بتاريخ ٢٧/٤/١٩٩٧ استلمت أجهزة الشرطة والأمن التركية دفعة من الأسلحة الفردية تتضمن /١٥/ ألف رشاش من نوع — عوزي — كهدية من اسرائيل يحتمل أن يتم توزيعها على مؤيدي الجيش والشرطة والعلمانيين في تركيا.

— بتاريخ ٢٦/٦/١٩٩٧ وصلت إلى ميناء حيفا أربع سفن حربية وغواصة تركية لإجراء مناورات مع قطع بحرية اسرائيلية وكانت المناورات المشتركة لقوات بحرية اسرائيلية وتركية وامريكية والمقرر اجراؤها في الفترة من /١٥ـ٢٠/ تشرين الثاني في شرق البحر الأبيض المتوسط قد تأجلت إلى وقت لاحق.

وكانت الأنباء قد ذكرت ان القطع البحرية التركية التي ستشترك في هذه المناورة هي سفينة سطحية تدعى «قوجه تبه» وأخرى «اسكي تبه» وعدد من الغواصات وعدد من سفن كاسحات الألغام بالاضافة إلى عدد من الحوامات. إن اشتراك هذه القطع الحربية في تلك المناورة ينفي ادعاءات تركيا بان المناورات ذات هدف انساني وإنها تتضمن تدريبات على أعمال البحث والانقاذ وكانت الصحف التركية قد

وصفت المناورات البحرية التي جرت في أيار الماضي والتي كانت بمثابة (بروفة) للمناورات القادمة بأن الهدف منها هو التمهيد لاقامة تحالف بين الدول الثلاث في حال نشوب أزمة في منطقة الخليج.

كما ذكرت الصحف الاسرائيلية «إن هذه المناورات ليست سوى جزء من تدريبات واسعة برية وجوية بين جيوش الدول الثلاث وتوجيه رسالة في نفس الوقت إلى دول المنطقة بأن ثمة جبهة قوية تقف أمام هذه الدول».

ويمكن القول بأن هذه المناورات أعادت المنطقة إلى أجواء الخمسينات التي أرادت ربط المنطقة بسياسة المحاور والأحلاف والارتباط بالدول لفرض شروطها وتأمين مصالحها في المنطقة وهي هنا تصر على استخدام القوة العسكرية ضد سورية العرب التي تقف الآن بعزم وصلابة في وجه مثل هذه التوجهات كما وقفت في الماضي بطلائعها الثورية القومية ضد سياسة مشاريع الأحلاف العسكرية الاستعمارية.

الخاتمة:

تطورت العلاقات التركية — الاسرائيلية في السنوات الأخيرة وتوثقت وتعمقت في مختلف المجالات بسرعة ملفتة للانتباه ولايخفي الجانبان استهدافهما القطر العربي السوري فيما يعقدان من اتفاقيات وفيما يجريان من محادثات كوجه صامد للأمن القومي العربي وكطليعة مقاتلة للأمة العربية. وبذلك يقدم جنرالات تركيا خدمات مجانية لاسرائيل مستغلين تعثر محادثات السلام متحدين كل جيرانهم وأصدقائهم في المنطقة مجاناً ومن أجل عيون اسرائيل التي مازالت تحتل أراضي غيرها بالقوة والتي تعيق محادثات السلام، ويبدو أن جنرالات تركيا لاتعنيهم مصالحهم في المنطقة وهم يعتقدون أن إرضاء بعض الأطراف الدولية على حساب جيرانهم وأصدقائهم في المنطقة هو خيارهم الوحيد.

ولعل ما قاله «بن غوريون» الذي درس في إحدى جامعات استانبول: «لقد نظر الاتراك إلينا دائماً على أننا خليلات وليس شريكات عقد زواج طبيعي» قد بدأ يتغير جذرياً وحصلت تغيرات وتبدلات كثيرة في العلاقات التركية — الاسرائيلية

حق سورية التاريخي والقانوني في مياه نهر الفرات

الرفيق: يوسف محمد السليمان

مقدمة:

لقد كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن مشكلة المياه في الشرق الأوسط وبات يتردد في أوساط الصحافة عن حرب المياه القادمة في المنطقة العربية، وصدر بخصوص ذلك العديد من الكتب التي تحمل عناوين مختلفة «**المياه في الشرق العربي**» «**أزمة المياه في الوطن العربي**» «**المياه في القانون الدولي**» «**حرب المياه**» «**المياه وسلام الشرق الأوسط**»... إلخ، ولم تخل هذه الكتب من الحديث عن نهر الفرات باعتباره أحد مصادر المياه الضرورية في المنطقة، ولاسيما وأنه ينبع من أراض غير عربية ويجري في أراض عربية، ونظراً لأهمية وحساسية هذا الموضوع فقد آثرنا أن يكون لدى رفاقنا فكرة عامة عن حق سورية الطبيعي والقانوني في مياه الفرات.

أولاً — المعطيات الجغرافية:

يعتبر نهر الفرات المورد الرئيسي للمياه في سورية، فكما هو معروف لدى الجميع أن نهر الفرات ومعظم روافده الرئيسية تنبع من السفوح الشرقية لجبال طوروس في هضبة الأناضول في الأراضي التركية، ويتكون هذا النهر من نهرين رئيسيين وهما: / **قرة صو** /وطوله (٤٠٠) كم و / **مراد صو** / وطوله (٦٠٠) كم ويلتقيان في حوض / كيبان /، وقبل أن يلتقي الرافدين يصب فيه رافدان آخران وهما: «**المنذر**» و «**البيري**» الآتيان من الشمال والشمال الشرقي وبعدها يتجه

النهر إلى الجنوب ويجتاز سلسلة جبال طوروس ليصل إلى الحدود السورية التركية عند بلدة «جرابلس»، ولهذا يكون الفرات قد قطع مسافة (٤٤٠) كم في تركية وهنا ينتهي مجراه الأعلى، وبعد دخوله الحدود السورية يرفده نهر **الساجور** من اليمين ويتابع جريانه باتجاه الجنوب حتى مدينة «مسكنة» حيث يحول النهر اتجاهه إلى الجنوب الشرقي، ويصب فيه نهر «**البليخ**» من اليسار بعد مدينة «الرقة»، ثم يرفده بعد «دير الزور» نهر «**الخابور**» المنحدر أيضاً من هضبة «ماردين» و «رأس العين» ثم يمر في مدينة «البوكمال» على الحدود السورية العراقية، ليدخل بعدها الأراضي العراقية عند مدينة «القائم» ثم مدينة «هيت» حيث ينتهي واديه الأوسط بعدها يتفرع النهر إلى فرعين كبيرين «**الحلة**» وفرع «**الهندية**» ليدخل بعد ذلك نهر الفرات في موقع «القرنة» ليلتقي نهر دجلة ويشكلان معاً «شط العرب» الذي يصب في الخليج العربي قرب مدينة البصرة، ورغم طول مجراه في الأراضي العراقية لايلتقي النهر أي روافد تستحق الذكر.

وبهذ يبلغ طول النهر من منبعه حتى مصبه حوالي (٢٨٨٠) كم موزعة بشكل تقريبي كالآتي: (١٠٠٠) كم في تركيا و (٦٨٠) كم في سورية و (١٢٠٠) كم في العراق، أما مساحة الحوض الصباب البالغة (٤٤٤٠٠٠)كم٢ تقريباً تتوزع كالآتي: (١٢١) الف كم٢ في تركيا، و(٧٢) الف كم٢ في سورية، و(٢٠٥) الف كم٢ في العراق، وهناك (٤٥) الف كم٢ في السعودية التي ليس لها منفذ مباشر على مجرى النهر، وبذلك تكون نسبة مايتوب كلاً من الدول المعنية من **مساحة الحوض كالآتي:**

(٢٧،٢٥٪) في تركيا، و(١٦،٤٤٪) في سورية، و (٤٦،١٧٪) في العراق.

تتفاوت تصاريف النهر تفاوتاً كبيراً خلال العام الواحد كما تتفاوت موارده المائية من عام لآخر، ولسنا الآن بصدد تفاصيل سرد هذه الناحية، وتجمع جميع المصادر على أن إيراد نهر الفرات على الحدود السورية (٣٠،٤) مليار م٣، كذلك تتفاوت معدلات الهطول السنوية عبر السنين بين أجزاء الحوض في البلدان الثلاثة المتشاطئة، فتبلغ في تركيا (٧٠٠) مم، وتهبط في سورية إلى (١٥٠) مم، وفي العراق (٧٥) مم.

ثانياً— المشاريع المائية المقامة على النهر:

لقد عمدت الدول الثلاث المتشاطئة على نهر الفرات على استغلال مياه نهر الفرات بشكل متسارع ولاسيما في السنوات الأخيرة، وسوف نستعرض أهم المنشآت المائية في دول الحوض:

٢—١— المنشآت المائية التركية:

لقد بوشر العمل منذ مطلع الستينات بإجراء دراسات منهجية سواءً بالنسبة لمجموعة السدود على مجرى النهر أو بالنسبة لمشروعات الري، وقد انصب كل ذلك في إطار المشروع الشامل لتطوير جنوب شرق الأناضول المعروف باسم (CAP)وهو يشمل حوض الفرات ودجلة في آن واحد، ونتيجة لذلك شيدت ثلاثة سدود كبرى على مجرى النهر وهي:

سد «كيبان» وسد « قرة قايا» و«أتاتورك» حجم تخزينها الإجمالي (٨٩) مليار م٣، وقد تم إنجاز سد أتاتورك عام ١٩٩٢. أما في الوقت الحاضر فإن سدان أخران قيد الإنشاء وهما **«بيريجيك» و«قرقاميش»** وحجم التخزين فيهما ١٩٥٥، مليون م٣ وبهذا يصبح فرق منسوب النهر بين «كيبان» والحدود السورية مستثمراً بالكامل.

٢—٢— المنشآت المائية السورية:

نظراً للحاجة الماسة لاستثمار الأراضي الزراعية تطلعت جهود الحكومة الى أهمية الموارد المائية للنهر في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبدأ العمل بإجراء دراسات عديدة من أجل اختيار موقع سد على نهر الفرات، وقد تم أخيراً إنشاء **سد «الثورة» الذي أنجز عام /١٩٧٥/ الذي شكل خلفه بحيرة اصطناعية «بحيرة الأسد» يبلغ حجمها التخزيني بـ— «١٤.١٠٠» مليار م٣، وينتج السد طاقة كهربائية تقدر بنحو (٢٥٠٠) كيلو واط ساعي سنوياً، تمثل ٤٥٪ من حاجة سورية للكهرباء**، وبذلك تم تأمين مياه الشرب والاستعمالات الصناعية المتنامية لمدينة حلب، وتم درء خطر الفيضانات، وبهدف إعادة تنظيم التصاريف الخارجة من محطة توليد وتنظيم جريان النهر **تم إنشاء سد البعث «التنظيمي»** الذي يشكل خلفه بحيرة بحجم تخزيني /٩٠٠/ مليون

م٣. ويتابع حالياً إنشاء **«سد تشرين»** التخزيني الذي يقع في نهاية سد الثورة باتجاه الحدود التركية قرب منبج في منطقة «يوسف باشا» وسيشكل بحيرة تخزينية مساحتها (١٦٦) كم٢ تبلغ سعتها (١.٨٨٢) مليون م٣. وتهدف المنشأة إلى توليد طاقة كهربائية باستطاعة (٦٣٠) ميغا واط ساعي.

٢—٣— المنشآت المائية العراقية:

ومن أهمها سد **«الهندية»** الذي يستخدم لتنظيم المياه وتوزيعها، ثم أنشىء سد تخزيني صغير بحجم تخزيني يبلغ (٢.٥) مليار م٣، ونظراً للعديد من الظروف الجيولوجية والجغرافية اقتضت الضرورة في بداية الستينات إقامة سدود جديدة من أهمها:

سد **«القادسية»** التخزيني في موقع «الحديثة» بحجم تخزيني (٨.٢) مليار م٣، وتم تعلية سد **«الحبانية»** الذي يرفع تخزينه الكلي من (٣.٢٥) مليار م٣ إلى (٣.٧) مليار م٣، وتم إنجاز قناة تصل ما بين خزان منخفض «الثرثار» ونهر الفرات بتصريف قدرة (١١٠٠) م٣/ثا في حبسها الأعلى مسافة (٢٧) كم تقريباً، و (٥٠٠) م٣/ثا في حبسها الأدنى الذي يبلغ طوله /١٠/ كم، إذ أن فرعاً أخراً من القناة يعيد الـ (٦٠٠م٣/ثا) المتبقية من المياه إلى نهر دجلة.

من خلال ما تقدم يتبين لنا أن مجموع تخزين السدود التركية على نهر الفرات (٩١) مليار م٣ تقريباً، أما حجم التخزين للسدود السورية فهي (١٦) مليار م٣، وحجم تخزين السدود العراقية (١١.٩) مليار م٣، وبهذا فإن السدود التركية قادرة على استيعاب تدفق مياه الفرات لمدة ثلاث سنوات متتالية، ومن هنا فإن استكمال مشروع جنوب شرق الأناضول (CAP)سوف يؤدي إلى إنقاص كمية المياه بنسبة (١٤) مليار م٣، بالإضافة إلى الخسارة الناتجة عن التبخر، فإن إجمالي النقص سيرتفع إلى (١٧) مليار م٣، وهذا يعني أن (١٣) مليار م٣ من المياه سيعبر الحدود التركية باتجاه سورية، وهذا ما سوف يترك آثاراً سيئة بحق كل من سورية والعراق اللتين تضعان الخطط لإقامة السدود وتوليد الطاقة، وذلك على أساس كمية الجريان السنوي لمياه النهر في المعدل الوسطي وأثناء الفيضانات، وهنا تكمن حالة الحرج والخلاف بين الدول الثلاث، وهنا تبرز ضرورة التوصل الى إتفاق نهائي شامل بين الدول الثلاث من أجل أن تتمكن من

إنجاز مشاريعها التنموية المخطط لها، ولكي يتم ذلك ويحصل كل ذي حق على حقه لابد من التعرف على ما يقوله القانون الدولي بشأن تقاسم مياه الأنهار المشتركة.

ثالثاً — الفرات والقانون الدولي:

وهنا لابد من العودة قليلاً إلى الوراء ليتسنى لنا بعد ذلك مناقشة موقف القانون الدولي من المياه الدولية، فمن المعروف لدينا جميعاً أن معظم الأقطار العربية قد خضعت لسيطرة الاحتلال العثماني ومن ضمنها سورية والعراق التي أخذت استقلالها عن الدولة العثمانية، وهذا يعني أن سيادة الدولة العثمانية على سورية والعراق قد زالت مع انفصالهما عن الدولة العثمانية إثر قيام الثورة العربية الكبرى، وهذا يعني ظهور ترسيمات جديدة للحدود، ويعني أيضا أن نهر الفرات الذي كان تركيا، أصبح بعد ذلك نهراً يمر في أكثر من دولة، وطبقاً لتعريف القانون الدولي للأنهار الدولية: «بأن النهر الدولي هو الذي يفصل بين دولتين أو أكثر، وتشكل بذلك حدوداً جغرافية بينهما، أو الأنهار التي يجتاز بمجراها خلال حوضها المائي دولتين أو أكثر، أو الأنهار التي تجمع كلا الصفتين».

وما أن استقلت سورية عن الدولة العثمانية حتى سقطت من جديد تحت السيطرة الفرنسية وتولت عقد الاتفاقيات والمعاهدات عوضاً عن سورية، ومن أبرز هذه الاتفاقيات والمعاهدات:

أ— **معاهدة لوزان عام** /١٩٢٠/ والتي نصت على ضرورة تشكيل لجنة مشتركة من تركية وسورية والعراق مهمتها معالجة المشاكل الخاصة بمياه نهري الفرات ودجلة.

ب— **معاهدة فرنسية باسم «سورية مع تركية»** بتاريخ ٢٠ تشرين أول ١٩٢١ حيث تنص هذه المعاهدة على: أنه يحق لمدينة حلب أن تأخذ من مياه الفرات من تركيا لإشباع حاجة المنطقة.

ج— **معاهدة الصلح** بين الحلفاء وتركيا في ٢٤ تموز ١٩٢٣.

د— **معاهدة فرنسية مع تركيا** في ٢٠ أيار ١٩٢٦.

هـ— **معاهدة تركيا مع فرنسا** في أيار ١٩٣٠.

و— **معاهدة تركيا والعراق** في آذار ١٩٤٦، حيث يقتضي البروتوكول (١)

الملحق بها تنظيم مياه دجلة والفرات بين الدولتين.

وبقي الأمر على هذا المنوال حتى جلاء السيطرة الأوروبية عن المشرق العربي إثر تنامي حركة التحرر العربية، وشعور كل من سورية والعراق بأهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطويرها، حيث تم التفكير في إنشاء العديد من المنشآت المائية في كلا الدولتين، وعقدت العديد من المباحثات وتتالت الجولات والوساطات بين الدول الثلاث ورغم أنها لم تقترن بنتائج مباشرة، إلا أنها حققت بعض الخطوات الإيجابية في ظروف معينة ولاسيما في السنوات الأخيرة ومن هذه الخطوات:

١— توقيع بروتوكول للتعاون الاقتصادي والفني بين دمشق وأنقرة في ٢١ تموز ١٩٨٧، حيث تنص المادة السادسة منه على: «إمداد سورية بـ /٥٠٠/ م٣/ ثا من مياه الفرات على أن يمتلئ سد أتاتورك، وعلى أن تبقى هذه الحالة لغاية عام ١٩٩٢».. وهذا يعني إعطاء تركية /٥٠٪/ من وارد الفرات السنوية وسطياً، وهذا التساهل من قبل الجانب السوري كان بسبب حاجة تركيا لملء خزان سد أتاتورك خلال فترة لاتتجاوز عام ١٩٩٢، وإظهار حسن النية السورية لتركيا، وعلى أن تعود حصة تركيا إلى الثلث بعد امتلاء سد أتاتورك.

٢— توصل الطرف السوري والعراقي عام ١٩٩٠ إلى اتفاق مؤقت يضمن حقوق البلدين (وذلك بعد العديد من الجولات والمباحثات) وقضى الاتفاق بمنح العراق ٥٨٪ من مياه الفرات ولسورية ٤٢٪ من الكمية التي تدخل الأراضي السورية عند منطقة الحدود مع تركية.

وفي ظل هذين الاتفاقين الأخيرين تكون حصة سورية المؤقتة من مياه نهر الفرات /٢١٠م٣/ ثا أي (٦.٦٢٧) مليار م٣/ السنة، وحصة العراق بـ ٢٩٠ م٣/ ثا أي (٩.١٠٦) مليار م٣/ السنة، وبذلك لن تستطيع سورية ري سوى ٤٢٪ مما خططت لريه بمياه النهر، كما أن الطاقة الكهربائية الممكن توليدها عندئذ في سد الطبقة ستكون /١.٤/ مليار كيلو واط ساعي سنوياً، أي نحو ٥٢٪ من الطاقة التصميمية للمحطة الكهربائية في المنطقة.

ولقد خالفت تركيا مضمون هذه المعاهدات عندما قطعت مياه نهر قويق عن مدينة حلب وعندما نفذت العديد من السدود على نهري دجلة والفرات وروافدهما

دون علم كلاً من العراق أو سورية، وبقرار منفرد منها ولمدة شهر في بداية عام ١٩٩٠ قطعت مياه نهر الفرات كلياً عن التدفق خلافاً للبرتوكول الموقع في عام ١٩٨٧ القاضي بتمرير /٥٠٠/ م٣/ثا.

ومما تقدم نلاحظ أن نهر الفرات يمر بثلاث دول، وتتفاوض عليه ثلاث دول، وهناك معاهدات وبروتوكولات تنص على اقتسام مياه هذا النهر، وهذا يعتبر بحد ذاته برهاناً قانونياً على اعتراف تركيا بدولية النهر، وهذا يعني أن الصفة الدولية ملازمة لهذا النهر، وسوف نتجاوز كل ما طرح من معاهدات واتفاقيات ومؤتمرات بشأن الأنهار الدولية، ولنضع نهر الفرات في ميزان قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، الذي صدر مؤخراً في أيار ١٩٩٧، والذي يعتبر أول قانون دولي ينظم استخدام المياه المشتركة للأغراض غير الملاحية.

٣-١- قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية:

يعتبر قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية والتقارير الملحقة بهذا القانون من أهم أعمال الأمم المتحدة في مجال الأنهار الدولية والتي أصدرها المقررون الخاصون للجنة القانون الدولي من أثمن الوثائق القانونية التي صدرت عن الأمم المتحدة وذلك لأنها تتضمن التفسير الرسمي لمواد هذا القانون الثلاث والثلاثون.. وسوف نركز هنا على المواد الثانية والخامسة والسادسة منه، نظراً لأهمية هذه المواد:

المادة(١) المصطلحات المستخدمة في هذه المواد:

أ- يقصد بالمجرى المائي الدولي الذي تقع أجزاؤه في دول مختلفة.

ب- يقصد بالمجرى المائي شبكة المياه السطحية والجوفية التي تشكل بحكم علاقتها الطبيعية ببعضها البعض كلاً واحداً وتتدفق عادة صوب نقطة وصول مشتركة.

ج- يقصد بدولة المجرى المائي الدولة التي يوجد في إقليمها جزء من المجرى المائي الدولي. أما فيما جاء بملخص التفسير الرسمي لأهم مواد القانون حول المصطلحات المستخدمة:

تم تعريف مصطلح المجرى بأنه شبكة المياه السطحية والجوفية التي تتألف

من عدد من العناصر التي تشمل الأنهار والبحيرات وطبقات المياه الجوفية والمسطحات الجليدية والخزانات القنوات.

المادة(٥) الانتفاع والمشاركة المنصفان والمعقولان:

أ- تنتفع دول المجرى المائي الدولي بطريقة منصفة ومعقولة، وتستخدم هذه الدول المجرى المائي الدولي وتنميه بغية الحصول على أمثل انتفاع به وفوائد منه بما يتفق مع مقتضيات توفير الحماية الكافية للمجرى المائي.

ب- تشارك دول المجرى المائي في استخدام المائي الدولي وتنميته وتعمل على حمايته بطريقة منصفة ومعقولة وتشمل هذه المشاركة حق الانتفاع بالمجرى المائي وواجب التعاون في حمايته وتنميته على السواء، على النحو المنصوص عليه في هذه المواد.

المادة(٦) عوامل ذات الصلة بالانتفاع المنصف والمعقول:

١- يتطلب الانتفاع بالمجرى المائي الدولي بطريقة منصفة ومعقولة بالمعنى المقصود في المادة (٥) أخذ جميع العوامل والظروف ذات الصلة في الاعتبار بما في ذلك ما يلي:

أ- العوامل الجغرافية والهيدرولوجية والمناخية والإيكولوجية (البيئية) والعوامل الأخرى التي لها صفة طبيعية.

ب- الحاجات الاجتماعية والاقتصادية لدول المجرى المائي المعنية.

ج- السكان الذين يعتمدون على المجرى المائي في كل دولة من دول المجرى المائي.

د- آثار استخدام أو استخدامات المجرى المائي في كل دول المجرى المائي على غيرها من دول المجرى المائي.

هـ- الاستخدامات القائمة والمحتملة للمجرى المائي.

و- صيانة الموارد المائية للمجرى المائي وحمايتها وتنميتها والاقتصاد في استخدامها وتكاليف التدابير المتخذة في هذا الصدد.

ز- مدى توفر بدائل ذات قيمة مماثلة لاستخدام معين مزمع قائم.

٢- لدى تطبيق المادة(٥) أو الفقرة (أ) من هذه المواد، تدخل دول المجرى المعنية، عند ظهور الحاجة في مشاورات بروح التعاون.

وإذا ما عكسنا المادة الثانية والخامسة والسادسة على نهر الفرات وأجرينا تحليلاً بسيطاً على الواقع المائي والجغرافي والسكاني لنهر الفرات:

جدول يوضح الخارطة المائية والسكانية والجغرافية لدول الحوض

		تركيا	سورية	العراق
السكان	عدد السكان مليون نسمة عام ١٩٩٥	٥٥	١٤,١٨	٢٠,١٥
	نسبة عدد سكان الحوض إلى عدد سكان البلد	٪١٠,٩	٪٧,٧	٪٢٨
	نسبة الزيادة السكانية السنوية	٪١,٩	٪٣,٣	٪٣,٢
	تقدير عدد السكان عام ٢٠٠٠	٦٧	٢٣,٢٨٨	٢١,٧٥٩
	نصيب الفرد من المياه م٣	٤,٥	١,٦	٩,٢
مساحة الحوض وطول النهر	طول النهر كم	١٠٠٠ كم	٦٨٠ كم	١٢٠٠ كم
	مساحة الحوض (ألف كم٢)	١٢٢	٧٣	٢٠,٥
	نسبة ما يعود كل قطر من مساحة الحوض	٪٢٧,٢٥	٪١٦,١٤	٪٤٦,١٧
	مساحة البلد كم٢	٧٨٠,٥٧٦	١٨٥,١٨	٤٣٤,٩٢٤
	نسبة مساحة الحوض إلى مساحة البلد	٪١٦	٪٣٩,٤	٪٣٩
الأمطار	معدل الهطول المطري (مم/السنة)	٦٥٠	٢٥٠	١٠٠
	كمية الأمطار الهاطلة (مليار م٣/السنة)	٥١٠	٤٦,٥١	٩٤,٦٦
	وسطي المياه السطحية (مليار م٣/السنة)	١٩٦	١٦,٣٧٥	٦٠,٤٨٠
المياه المتوفرة	وسطي المياه الجوفية (مليار م٣/السنة)	١٨	٥,٠٧٥	٣,٤١٩
	وسطي تصريف نهر الفرات م٣/ثا	٩٩٥	٨٨٨	٩٧٦
	مجموع الموارد المائية مليار م٣	٢٥٠	٢٤	٧٦,٥
	وسطي الوارد المائي لنهر الفرات مليار م٣/السنة	٣١,٤	٣٠,٤	٣٣
المنشآت المائية	حجم الخزانات	٩١	١٦,١	١٦,٩
	حجم التخزين المفيد	٤٢	١٠,٥	٩,٧
	الفواقد	٣,٥	١,٥	٢,٨
الأراضي الزراعية	المساحات المنوي ريها	١٤٤٦	٧٣٦	١٩٥٩
	الاحتياجات المقدرة للري كم٣	١٢,٢	٩,٣	١٧,٢

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

أ- إن معدل النمو السكاني أكثر ما يكون فيه ارتفاعاً في سورية، وهذا يعني زيادة سريعة في أعداد السكان إذ يتوقع أن يبلغ عدد سكان سورية في عام ٢٠١٥ حوالي ٣٢ مليون نسمة وبالتالي زيادة أعداد السكان في حوض الفرات.

ب- نسبة مساحة الحوض إلى مساحة البلد أعلى ما تكون فيه سورية قياساً بالدولتين الأخريين.

ج- وسطي المياه السطحية في سورية هو من أقل الكميات الموجودة في العراق وتركيا.

د- إن مجموع الموارد المائية في سورية هو من أقل الموارد المائية في دول الحوض.

هـ- إن حجم الخزانات السورية لايتجاوز /٩,٣/ كم٣ وهي أقل الكميات المقدرة للري.

رابعاً: الطروحات التركية لنهر الفرات:

تطرح تركية بين الحين والآخر مزاعم لاتتلاءم أو تتفق مع القانون الدولي والأعراف الدولية ولا حتى مع العادات والقيم الإسلامية فتحاول تركية على سبيل المثال:

أ- إثارة أحقيتها بمياه الفرات أسوة بالدول النفطية التي تملك حق التصرف بثرواتها النفطية، باعتبار أن النفط مصدر طبيعي لدول الخليج العربي، وهذا الموقف لاينطبق مع الحقيقة والواقع، فالنفط ثروة طبيعية غير متجددة وقابلة للاستنزاف عبر السنين، ولكن مياه الأنهار، مياه متجددة وسطحية ولاتحتاج إلى استثمارات لاكتشافها، وتجرى منذ الأزل فوق سطح الأرض ولايعني ترسيم الحدود تقسيماً للموارد المائية ولابأي شكل من الأشكال.

ب- وعلى الرغم من إقرار تركيا بأحد مبادىء القانون الدولي ألا وهو مبدأ عدم الإضرار بالغير فهي تصر على أن مياه الفرات تركية لأنها تنبع من الأراضي التركية.

ج- تدّعي تركية بأن سورية تعمل على دعم نشاط حزب العمال

الكردستاني المعارض للحكم التركي وإيواء الزعيم المعارض «عبد الله أوجلان» وبالتالي تحاول تركية من خلال هذا الطرح أن تصدر مشاكلها الداخلية إلى الخارج، وإشعار الرأي العام التركي بأن سورية وراء مشاكلها وأزماتها، وهذه المزاعم والادعاءات ليس لها أساس من الصحة، إذ أن الأزمات موجودة في تركيا منذ زمن بعيد كما **أشار إلى ذلك الرفيق الأمين العام للحزب في إحدى اللقاءات الصحفية التي جرت في القاهرة في أيلول الماضي.**

د — كذلك تدعي بأن لها نصيباً من مياه نهر العاصي الذي يمر في أراضي لواء الاسكندرون السوري، الذي سلخ من سورية أثناء الاحتلال الفرنسي لسورية عام ١٩٣٩، وكون نهر العاصي يخترق لواء اسكندرون فإن لها الحق بقسمة مياه نهر العاصي على اعتبار أنه يمر في ثلاث دول، متناسية في ذلك أن لواء اسكندرون أرض سورية وستبقى سورية إلى الأبد.

هـ — في الوقت الذي تدعي فيه تركيا بوجود نقص من المياه لديها ونقص مستقبلي قياساً في الدول الغنية، وأن نصيب الفرد التركي من المياه البالغ (٤٥٠٠)م٣ سنوياً هو أقل بكثير من نصيب الفرد في الدول الغنية بالمياه. في الوقت الذي نسمع فيه عن رغبة تركيا ببيع فائض المياه عندها إلى اسرائيل ورغبتها في إحياء مشروع أنابيب السلام القاضي بتوزيع المياه عبر أنابيب في دول المنطقة العربية بالإضافة لاسرائيل، علماً أن مجموع الموارد المائية التركية المتاحة تقدر بنحو (٢٥٠)مليار م٣.

و — يطرح الأتراك بين الحين والآخر خطط واقتراحات بغية تقاسم مياه الفرات فهي تريد أن:

تحدد كمية المياه في الحوض، وتحديد الأراضي التي تحتاج إلى ري، وتحديد كمية المياه التي تحتاج إليها كل دولة.

وفي حقيقة الأمر تريد تركيا بمعنى آخر أن تقول: كم لتر من الماء تشربون وكم لتر من الماء تطرحون وكم لتر من الماء تحتاج أراضيكم وكم وكم... الخ. ويصر الجانب التركي على القيام بدراسات جدوى اقتصادية للمشاريع القائمة والمستقبلية لتطبيق الوسائل الأفضل للاستخدام الأمثل للمياه، وتطرح مبدأ

استخدام المياه وفقاً لدراسات ميدانية لمشاريع الري في البلدان الثلاث على أن تعتمد هذه الدراسات على جدوى اقتصادية وفنية تنتهي إلى إعطاء أفضليات الاستثمار لمشاريع الري في البلدان الثلاث وفقاً لمبدأ الاستعمال الأمثل.

فتركيا تعلن أن أراضيها خصبة وذات مردود اقتصادي أعلى بكثير من مردود أراضي سورية والعراق وبالتالي حرمان الأراضي الزراعية السورية من حقها في المياه بحجة خصوبة كثير منها.

إن طرح تركيا للاستخدام العقلاني للمياه لايتوافق مع مبادىء العلوم المائية لعدة أسباب أهمها:

١ — إن مواصفات التربة وحاجتها إلى الري تتغير عبر السنوات وبحسب الظروف المناخية.

٢ — إن الاستخدام العقلاني يحتاج إلى استخدام تكنولوجيا متطورة وهو شرط لايجوز الركون إليه، فاستخدام التكنولوجية المائية يتأثر بكثير من العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية لدول الحوض الثلاث.

٣ — كما أن دراسات الجدوى الاقتصادية تعتمد على سياسة السعر ونوعية المنتوجات الزراعية التي لها علاقة غير مباشرة بهيكلية النظام الاقتصادي، وأولوية المشاريع للبلاد من الناحية الجيوسياسية، وبالأمن القومي لكل بلد على حدة.

ومن هنا فإن تركيا تصر على عقد اتفاقية تخلط فيها السياسة بالماء بالاقتصاد بالأرض، فهي تريد تعاون للحد من النشاط الكردي الذي لاعلاقة لسورية به، وتريد إسقاط حق سورية من لواء اسكندرون السوري، وهو أمر مرفوض من جماهير الشعب السوري ومن الجماهير العربية عامة.

وحقيقة الأمر أن الجنرالات الأتراك الموالين للولايات المتحدة وبعض الساسة الأتراك الموالين لإسرائيل المعادين للعرب هم وراء تأزيم مسألة المياه، ويشهد على ذلك ما قاله رئيس الوزراء التركي من حزب الرفاه الاسلامي «نجم الدين أربكان» عندما تسلّم السلطة في أنقرة من أن اسرائيل هي وراء تأزيم مسألة المياه بين تركيا والدولتين الجارتين سورية والعراق وتستغل تركية المياه لتغطية مشكلاتها

الداخلية.*

خامساً: الموقف السوري:

يعتمد الموقف السوري على الأسس القانونية والعلمية والواقعية، ويرتكز الموقف السوري على شرعية استعمال مياه الفرات على الادعاء القانوني بحقوق دول الحوض المنخفض وأنه لابد من توزيع مياه نهر الفرات بناء على:

١— الاتفاق على الوارد الطبيعي السنوي لنهري دجلة والفرات.

٢— تقدير حاجات المنشآت المائية القائمة، أو التي هي قيد التنفيذ أو المخطط لتنفيذها في البلدان الثلاثة بواسطة لجان فنية مشتركة. وفي حال حدوث نقص من المياه فعلى البلدان الثلاث أن تتحمل كل نصيبها.

٣— اعتماد قانون استخدام المياه للأغراض غير الملاحية من أجل تقاسم مياه نهر الفرات.

٤— تحديد حصة كل بلد من البلدان الثلاثة من مياه الفرات، ولكل دولة الحق باستثمار حصتها من المياه بما يتعلق مع مصالحها الوطنية.

٥— وضع جميع الاتفاقيات التي يتم التوصل إليها في إطار معاهدة دولية تسجل لدى الأمم المتحدة.

مما تقدم يمكن أن نستنتج:

١— إن نهر الفرات نهر دولي وفق القوانين والأعراف الدولية، ولايمكن لأي منطق أن ينكر نصيب سورية من مياه نهر الفرات.

٢— إن الموقف التركي متناقض ويرفض قواعد القانون الدولي بشأن تقاسم المياه الدولية.

* لقد تم مؤخراً حل حزب الرفاه الاسلامي في تركيا ومنع زعيمه من ممارسة اي نشاط سياسي لمدة خمس سنوات.

خاتمة:

مما تقدم يتبين لنا الوضع الذي عليه نهر الفرات الدولي وخلاصة القول: إنه يجب الوصول في أقرب وقت ممكن إلى تسوية لهذه المسألة الحيوية لهذا النهر والذي يعتبر أهم شريان مائي في المنطقة يؤمن الحياة والاستقرار لكثير من سكان البلدان الثلاث— تلتزم بها الأطراف الثلاثة التزام كامل ودقيق ومبينة على المبادىء التالية:

١— ضرورة تكثيف التعاون الإقليمي ما بين الطرف العربي والطرف التركي وتطويره لما فيه مصالح الأمة العربية والأمة التركية، آخذين بعين الاعتبار الروابط الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتاريخية وعلاقات حسن الجوار— وبالتالي جعل نهر الفرات عاملاً كبيراً من عوامل هذا التطور، وليس العكس— كما يشتهي الآخرون.

٢— عدم السماح لأي جهة خارجية (اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية) المس في هذه العلاقات الودية أو النيل منها أو إحداث شرخ بها— اعتماداً على مسألة مياه الفرات— مع ضرورة التصدي بكل حزم وإرادة من قبل الجانب التركي لأي بادرة أو تلويح في هذا المجال من قبل أي جهة كانت ومهما تكون.

٣— ينبغي دفعاً لأي شكوك أو مخاوف — وبالسرعة القصوى التوصل إلى اتفاقية مكتوبة بشأن نهر الفرات تلتزم بها الأطراف الثلاث حول مسألة مياه الفرات تؤمن حقوق كل الأطراف في خلق المزيد من التطور والازدهار الاقتصادي والاجتماعي في وادي الفرات بدوله الثلاث.

إن حق سورية في مياه نهر الفرات، تؤكده في جواب **الرفيق الأمين العام للحزب الرفيق المناضل حافظ الأسد** في معرض رده على سؤال وجهه الصحفي الامريكي السيد «رولاند إيفانز» رئيس تحرير برنامج «إيفانز اندنوماك» من شبكة التلفزيون الأمريكية (سي.ان.ان) في يوم الأربعاء الواقع في ١٩٩٦/٩/٢٥. حيث كانت صيغة السؤل افتراضية.

سؤال افتراضي: إن تركيا تثير ضجة الآن بأن بإمكانها أن تؤثر على مصادر المياه وموارد المياه لديكم. فهل أنتم قلقون؟ ولنفترض أن تركيا قطعت أو قامت

بقطع المياه عنكم. ما الذي تستطيع سورية أن تفعل لكي تعيش؟.

فأجاب السيد الرئيس: « لا أظن أن تركيا ستقوم بقطع المياه، لأنني لا أذكر أن هناك في العالم جرى قطع لأنهار دولية وأيضاً كما هو معروف، القانون الدولي يمنع قطع المياه، والشعوب عموماً لن ترحب بقطع المياه عنها، والقوانين الدولية تجعل جميع المتشاطئين على الأنهار أو على النهر الواحد شركاء في مياه هذه الأنهار أو النهر الواحد. هناك قوانين تمنع. وهناك اتفاقيات تمنع، وهناك أيضاً موقف شعوب يمنع سواء المتضررة أو غير المتضررة. وسورية ستتمسك بحقوقها بكل الوسائل المتاحة».

المراجع المعتمدة:

١— علي جمالو — ترثرة فوق الفرات «النزاع على المياه في الشرق الأوسط» — باريس — دار رياض الريس — ١٩٩٦

٢— غسان دمشقية — أزمة المياه والصراع في المنطقة — دمشق — دار الأهالي — ١٩٩٤

٣— ماجد داود — الاتفاقيات الدولية والاقليمية التي تنظم الاستفادة من الموارد المائية المشتركة — المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة — دمشق — ١٩٩٦

٤— مركز الدراسات العسكرية — المياه في الشرق العربي — دمشق — ١٩٩٤

٥— نبيل السمان — حرب المياه من الفرات الى النيل — لا يوجد دار للنشر — القاهرة — ١٩٩٤

٦— Water in the Arab World (perspectives and prognoses) - The division of Applied Sciences Harvard University - Harvard University, 1994.

٧— مجلة معلومات دولية — مركز المعلومات القومي في الجمهورية العربية السورية — العدد ٥٣ تموز — ١٩٩٧

٨— مجلة المهندس العربي — نقابة المهندسين السوريين — العدد ١٢٥ — عام ١٩٩٧.

٩— مجلة شؤون عربية — الأمانة العامة لجامعة الدول العربية — العدد ٨٧ — أيلول ١٩٩٦

هل ضاعت القدس ما بين الهدف الصهيوني واتفاقات أوسلو

الرفيق: كرم فواز الجباعي

منذ الساعات الأولى لاحتلال القدس الشرقية عام ١٩٦٧، بدأت الجرافات الاسرائيلية بتطبيق السياسة الرامية الى تهويد القدس وفرض الأمر الواقع وخلق ظروف سياسية جغرافية تحول دون اعادة تقسيم المدينة مرة ثانية على حد زعم الصهاينة.

إن السياسة السكانية الاسرائيلية تقوم في القدس على محورين أساسيين يكمل أحدهما الآخر وهما التوسع في الاسكان اليهودي مقابل التضييق على التوسع السكاني العربي.

- الديمغرافيا الاسرائيلية على حساب الجغرافيا الفلسطينية:

لقد أثبتت كل الدراسات ان حوالي ٧٣٪ من مساحة القدس العربية أصبحت تحت السيطرة الاسرائيلية بصورة مباشرة أو غير مباشرة ولم يبق للفلسطينيين سوى ٢١٪ تقريباً.

لقد استطاعت اسرائيل ومنذ عام ١٩٦٧، ان تخلق واقعاً سكانياً وجغرافياً جديداً في القدس العربية حيث قفز عدد اليهود من الصفر عام ١٩٦٧ إلى /١٦٠/ الف شخص وباتوا يشكلون الغالبية. ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم الى حوالي

ربع مليون مستوطن حتى نهاية القرن الحالي. ومؤخراً بدأت اسرائيل بإنشاء ثلاث مستوطنات جديدة تم الإعلان عنها والتي تشتمل على /١٧٠٠/ وحدة سكنية بالقرب من معاليم أدويم. وذلك بهدف خلق تواصل اقليمي يهودي بين حي تسفات زنيف (شمال غرب القدس) والتلة الفرنسية (الشيخ جراح). ومشاريع اخرى قيد الادراج الصهيونية.

كل هذا يحدث رغم الاتفاقات المعقودة مع الجانب الفلسطيني مقابل ذلك انخفض عدد الفلسطينيين في القدس منذ عام ١٩٦٧ من حوالي /١٥٥/ الف إلى ما دون التسعين الف حيث أجبر اكثر من خمسين الف عربي مع عائلاتهم على نقل مكان سكناهم الى خارج حدود بلدية القدس تحت ضغط عدد من الأجراءات القسرية الهادفة الى تهويد القدس ومن بقي منهم اعتبرتهم اسرائيل غرباء في أرضهم وبيوتهم ولهم فقط حق الاقامة وليسوا سكاناً اصليين ثم اصدرت اسرائيل قراراً مفاده ان من يغادر القدس لمدة خمس سنوات محروم من العودة اليها واعقبتها بمجموعة قوانين وذلك بهدف تضييق الخناق على السكان العرب وكل من يخالف مجموعة هذه القوانين يحرم من حق الإقامة في القدس ويطرد الى خارجها وقد وصل عدد من ينطبق عليهم ذلك الى اكثر من ستة آلاف مواطن عربي.

الجدير بالذكر انه إذا كان هناك ثمة خلافات في وجهات النظر بين الاحزاب الاسرائيلية ولاسيما الحزبين الرئيسيين / العمل — الليكود/ حول بعض الامور الداخلية إلا أن هذه الأحزاب بمعظمها تلتقي دائماً ولاتزال حول موضوع تهويد القدس واعتبارها العاصمة الأبدية الموحدة للدولة العبرية الصهيونية الأرهابية.

لقد اقدمت اسرائيل على ضم القدس ادارياً وسياسياً للسيادة الاسرائيلية منذ تاريخ ٢٨/٦/١٩٦٧، مقدمة بعد ذلك على سلسلة من الإجراءات تستهدف التهويد الكامل للقدس ومن ابرز هذه الاجراءات:

١ — حل مجلس أمانة القدس العربي ومصادرة سجلاته واملاكه المنقولة وغير المنقولة والغاء كافة القوانين الاردنية واستبدالها بالقوانين الاسرائيلية واجبار عرب القدس على مراجعة المحاكم الاسرائيلية.

٢ — مصادرة /١٢١/ الف دونم وعقارات واربعة احياء عربية وهدم /٧٢٠/ عقارا داخل أسوار المدينة واجلاء السكان عنها.

٣ — احراق المسجد الاقصى بتاريخ ٢١/٨/١٩٦٩، واصدار امر بالسماح لليهود بالصلاة داخل الحرم الابراهيمي اضافة الى القيام باعتداءات متواصلة على عدد من الكنائس المسيحية بينها كنيسة القيامة وممارسة ضغوطات متواصلة على رجال الدين المسيحي للتنازل عن املاك اراضي كنائسهم مما ادى إلى انخفاض عدد رجال الدين المسيحي الى الثلث والأراضي الى النصف.

٤ — قامت اسرائيل بإغلاق كل المصارف (البنوك) العربية ومصادرة اموالها واجبار عرب القدس على التعامل مع البنوك الاسرائيلية.

٥ — منعت التعليم العربي وصادرت الكتب العربية وطردت المعلمين العرب أو أبعدتهم إلى خارج القدس.

٦ — منعت جميع العرب الغائبين اثناء القتال عام ١٩٦٧، وما بعد من حق العودة ومصادرة املاكهم ويقدر عددهم بعشرات الآلاف.

٧ — اغلقت ولم تزل تغلق الكثير من المؤسسات الفلسطينية وأهمها /بيت المشرق/ ومنعت كل الدبلوماسيين حتى من زيارته.

٨ — استبدال اسماء كل الشوارع والساحات بأسماء اسرائيلية وطمس معالم التاريخ العربي والاسلامي.

٩ — انشاء احياء اسرائيلية داخل وخارج السور واقامة محيط كامل من المساكن والمتاجر اليهودية اضافة الى إقامة مصانع ومنشآت اسرائيلية.

١٠ — مصادرة شركة كهرباء القدس العربية ووضعها تحت تصرف الحاكم العسكري.

١١ — فتح باب الهجرة لليهود الى القدس على مصراعيه والسماح لهم بشراء الاراضي والإقامة فيها وفتح المشاريع من ثم اصدرت في عام ١٩٨٠ قانونا يجعل القدس العاصمة الموحدة لاسرائيل ومقراً للكنيست الاسرائيلي ولرئيس اسرائيل والحكومة والمحاكم وذلك تحدياً لقرارات الأمم المتحدة.

١٢ — محاولة نقل السفارات الاجنبية الى القدس ومستقبلاً سيتم نقل

السفارة الامريكية بعد موافقة الكونغرس الامريكي على هذه الخطوة الاستفزازية وتم شراء أرض لها وحالياً يتم إقامة المباني المخصصة لذلك، علماً ان هناك دولاً عديدة لم توافق على نقل سفاراتها الى القدس رغم الضغوط الاسرائيلية.

١٢ — متابعة اعمال التنقيب التي بدأت منذ سنوات طويلة ولم يتم كشف اية آثار تدل على تواجد اليهود في المنطقة.

- *الآثار السلبية لاتفاقات أوسلو:*

لقد جاءت اتفاقات أوسلو لتؤكد بل وتضع خاتمها على الممارسات الاسرائيلية. لقد قال وزير الخارجية الامريكية السابق وارن كريستوفر في أكثر من مناسبة حرفياً:

(لقد اتى الفلسطينيون الى أوسلو وهم يحملون مسابحهم) واضاف: لقد ضعق الإسرائيليون عندما عقدوا أول اجتماع سري في أوسلو لأن الفلسطينيين لم يسألوا عن موضوع القدس بل هم الذين طالبوا بتأجيله الى مرحلة قادمة علماً ان الوفد الاسرائيلي كان يحمل معه /١٦١/ حلاً لمشكلة القدس.

لقد كان الصهاينة يتوقعون ان يكون موضوع القدس اول موضوع يحمله الفلسطينيون معهم من تونس في اللقاءات السرية التي عقدت في أوسلو لذلك حمل الاسرائيليون معهم مجموعة حلول تجاوزت /١٦٠/ حلاً وإجابة واحتمال لهذا الموضوع.

لقد ارتكب المفاوض الفلسطيني اخطاء فادحة اولها يتمثل بالانفصال عن المسار السوري وهذا ما كانت اسرائيل تتمناه وتطلبه منذ البداية والخطأ الهام الآخر هو تأجيل بحث موضوع القدس عاصمة الدولة الفلسطينية إلى مراحل متأخرة.

ان دخول الفلسطينيين بمفاوضات سرية جانبية كانت بمثابة الهروب الى الامام وتم التوقيع على اتفاقيات منفردة دون أية ضمانات وكان من نتائج ذلك ما نراه اليوم من انفراد اسرائيل بالجانب الفلسطيني محاولة خنقه وفرض الأمر الواقع عليه.

لقد الحقت اتفاقات اوسلو أضرارا فادحة كثيرة بالقضية الفلسطينية بشكل عام وبالقدس بشكل خاص من خلال الامور التالية:

١ — ان اتفاق اوسلو لم يتضمن نصا واضحا حول مسالة القدس يلزم اسرائيل بوقف اجراءات التهويد التي تقوم بها وقد صرح نتنياهو بذلك مرات عديدة ومما قاله:

(اريد من عرفات ان يقدم لي نصاً واحداً في اتفاق اوسلو يمنعني من انشاء ومتابعة بناء المستوطنات أو حول القدس عاصمتنا الابدية).

٢ — ان تاخذ المفاوضات حول المدينة الى الوضع النهائي منح اسرائيل فرصة ذهبية اضافية كي تواصل اجراءاتها التوسعية المقررة ويبقى هذا الموضوع ورقة ضغط بيدها على الجانب الفلسطيني او لنقل وسيلة ابتزاز وهذا ما نشاهده كل يوم.

٣ — جرى الحديث مؤخرا عن وثيقة فلسطينية — اسرائيلية سرية أطلق عليها **وثيقة / بيلين — ابو مازن/** تتحدث هذه الوثيقة عن اتفاق مبدئي بين الجانبين على بناء قدس جديدة فوق اراضي قريتي / ابوديس/ والعيزرية/ الواقعتين في الضاحية الشرقية للقدس الكبرى لتكون عاصمة للدولة الفلسطينية الموعودة مقابل اعتراف السلطة الفلسطينية بوحدة القدس تحت السيادة الاسرائيلية وهذا ما اكدته الصحيفة الصهيونية «يديعوت احرنوت» بعددها الصادر بتاريخ ٢٢/٥/١٩٩٧ حيث اكدت: انه سيكون بامكان السلطة الفلسطينية اقامة القدس الجديدة وفيها مراكز مالية وصناعية ومؤسسات وذلك بمساعدة اسرائيل والدول الأوروبية المانحة.

نستخلص مما تقدم ان اوسلو ليس مجرد مأزق سياسي وحسب للفلسطينيين بل ساهمت هذه الاتفاقيات في تحقيق الحلم الصهيوني بتهويد القدس ووقف الانتفاضة المشرفة وخرق الطوق العربي وطعن القومية العربية.

لقد قامت اسرائيل ازاء هذه التراجعات بممارسة ابتزازات كثيرة اهمها اقفال المكاتب الفلسطينية التي كانت تعمل منذ سنوات اي ما قبل ١٩٦٧ وإغلاق بيت

المشرق الرمز الفلسطيني الذي لم تستطع اسرائيل اغلاقه منذ عام ١٩٦٧ حتى ايام الانتفاضة ومنعت السفراء الاجانب من زيارته، وإقامت المستوطنات الجديدة، وهدمت المنازل، وطردت السكان، ومنعت السلطة الفلسطينية من اجراء حتى تعداد سكاني للفلسطينيين، وقامت بإغلاق الجمعيات الخيرية الاسلامية، ومنعت اعضاء السلطة أنفسهم مرات عديدة من الدخول الى القدس رغم انهم يحملون بطاقات خاصة / زرقاء / للدخول، إضافة الى مجموعة من التصرفات الإرهابية الاستفزازية بحق الفلسطينيين.

وبالمحصلة فإن القدس قد أوشكت على الضياع بين اتفاقات اوسلو المنفردة المشبوهة والعقلية الصهيونية العنصرية الإرهابية التي تطمع لابالقدس فقط بل باكثر من ذلك بكثير.

منطقة التجارة العربية الحرة في الطريق نحو تحقيق التكامل الاقتصادي العربي

الرفيق: ممدوح الاوس

يشكل الجانب الاقتصادي في عالم اليوم احد اهم العوامل المؤثرة في الحياة السياسية الوطنية والقومية والاقليمية والدولية على حد سواء.

وفي التكتلات الاقتصادية الدولية التي يشهدها العالم وما يحيط بها من اجراءات وسياسات وتحالفات وحروب ما يشير الى الاهمية التي توليها الدول والحكومات للعامل الاقتصادي والى الاهداف المطلوبة مستقبلاً من هذه التكتلات سواء «**منظمة الغات**» التي تحولت إلى «**المنظمة العالمية للتجارة**» **أو السوق الأوروبية المشتركة** أو «**اتفاقية دول أمريكا الشمالية المعروفة** «**بالنافتا**» وغيرها مما يفترض أن يشكل عبرا للدول النامية وفي مقدمتها بلدان الوطن العربي من أجل العمل الجاد لتحقيق عوامل التكامل الاقتصادي من حيث كونها أصبحت تشكل ضرورات حياتية اقتصادية وسياسية على حد سواء من أجل الحفاظ على الأمن والاستقلال وتحقيق علاقات دولية متوازنة ومتكافئة تضمن المصالح الرئيسية العربية على الخارطة السياسية والاقتصادية الدولية.

— *المشروع القومي:*

ضمن هذا الحيز من الاهمية السياسية للاقتصاد تنبع الضرورة العربية

لتفعيل المشروع الاقتصادي العربي الذي انطلق مع مطلع العام الحالي وهو **منطقة التجارة العربية الحرة** الذي أعلنت جامعة الدول العربية البدء بتنفيذ بنوده من الآن وحتى عام (٢٠٠٧) بمشاركة (١٨) دولة عربية كخطوة أولى لتحقيق المشروع الاقتصادي العربي الكبير الذي طال انتظاره وهو **السوق العربية المشتركة**.

وفي الخطوات التنفيذية الأولى التي اعلنها الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبد المجيد فإن الدول المشاركة ستبدأ اعتباراً من ١/١/١٩٩٨، بتخفيض الرسوم الجمركية والإجراءات والضرائب على جميع السلع الواردة من الدول المشاركة بنسبة (١٠٪) سنوياً وصولاً إلى تحرير السلع والرسوم الجمركية بين دول الوطن العربي بنسبة (١٠٠٪) بعد عشر سنوات من تاريخ تنفيذ المرحلة الأولى.

ويعتبر مشروع المنطقة التجارية العربية الحرة بمثابة خطوة عملاقة ومدخلاً لتوحيد القوة الاقتصادية العربية ودعم فعاليتها وصولاً إلى السوق العربية المشتركة. إذا ما قوبلت بالنوايا الطيبة عربياً فهي بمثابة إطار لتفعيل وتنمية التبادل التجاري المتفق عليه من خلال جميع العقود والاتفاقيات الاقتصادية العربية منذ انشاء جامعة الدول العربية. وبشكل خاص «اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين البلدان العربية» والموقعة عام (١٩٨١) والتي تنص على: «**ان تلتزم الدول العربية بمعاملة السلع ذات المنشأ العربي معاملة السلع الوطنية في جميع الدول الأعضاء** مع الأخذ بعين الاعتبار أحكام منظمة التجارة العالمية في العديد من الجوانب اهمها عدم خضوع السلع المتداولة بين الدول العربية الى قيود غير جمركية إضافة الى مراعاة القواعد الدولية المتعلقة بالاجراءات الوقائية وحالات الدعم وخلل موازين المدفوعات الناتج عن تنفيذ هذا المشروع.

وفي خطوة اخذت بالاعتبار التفاوت في نسب النمو الاقتصادي العربي منح مشروع المنطقة التجارية العربية الحرة «الدول العربية الأقل نموا معاملة تفضيلية لتسهيل آلية دخولها ومشاركتها في منطقة التجارة

العربية الحرة في مراحلها القادمة ومنحها هامشاً زمنياً أطول لتنفيذ التزاماتها بتحرير وارداتها ومنح منتجاتها التصديرية الميزات التبادلية لبقية الأطراف».

وتعتبر أمانة الشؤون الاقتصادية في الجامعة ان مشروع منطقة التجارة العربية الحرة يتطلب عددا من الآليات الأساسية لانجاحه وفي مقدمتها الالتزام بالقرار القومي العربي لدى جميع الأطراف واتخاذ جميع الاجراءات التشريعية والتنظيمية والادارية لتوفير الانضباط والالتزام بآليات التنفيذ والمتابعة ولتحقق من تطبيق المعاملة الوطنية على السلع العربية المتبادلة.

وفي الشهادات التي ترافقت مع انطلاق منطقة التجارة العربية الحرة والتي تعتبر تتويجا لقرار القمة العربية الأخيرة في القاهرة بانها تشكل مجالاً رحباً للمنظمات الاقتصادية العربية والاتحادات العربية بمختلف قطاعاتها لتساهم في دفع هذا المشروع القومي بترجمة الامكانيات التجارية والاستثمارية المتاحة إلى واقع ملموس يدفع في النهاية بالانتقال الى السوق العربية المشتركة وصولاً الى صهر الامكانيات العربية في وحدة اقتصادية عربية شاملة.

ومن هنا كانت الدعوات العربية إلى ضرورة النظر إلى هذا المشروع من خلال الميزان الكلي وليس من خلال الموازين الجزئية أو من باب الاضرار والمنافع التي قد تحدث هنا وهناك على المدى القصير لأن النتائج الايجابية ستشكل بلا شك ربحا متعدد الاتجاهات لكل بلدان الوطن العربي على المدى الطويل.

— عناصر القوة:

وحول الاهمية التي تشكلها منطقة التجارة العربية الحرة على صعيد التعاون الاقتصادي العربي بشكل عام قالت دراسة أعدتها جامعة الدول العربية: إن انشاء المناطق التجارية العربية الحرة أسلوب يتوافق مع الطموحات القومية حيث يصل عدد سكان الوطن العربي إلى (٢٠٠) مليون نسمة منها قوة عمل تصل إلى (٦٠) مليونا وناتج قومي يصل إلى (٤٤٠) مليار دولار.

وتعتبر الارقام السابقة وهي حجم السكان وقوة العمل وضخامة الناتج المحلي مضافا إليها حجم الصادرات العربية البالغ (١١٢) مليار دولار سنويا

وحجم الاستثمارات بمثابة نقاط قوة تستطيع أن تحقق مزايا إيجابية للاقتصاد العربي تفوق كثيراً ما يمكن تحقيقه من خلال طروحات « منطقة التبادل الشرق أوسطية».

سواء من خلال الفوائد الناجمة المتركزة في ارتفاع معدلات النمو الصناعي في الدول العربية أو من خلال ارتفاع معدلات النمو في القطاعات الخدمية والمصرفية والتأمينية والسياحية وقطاعات البناء والقطاع الزراعي وفي زيادة معدلات نمو الصادرات في قطاع السلع الزراعية والاستهلاكية وصادرات المواد الخام والسلع الغذائية والزراعية بالإضافة إلى رفع مستوى دخل الفرد في البلدان العربية وخفض معدلات البطالة في البلدان العربية بسبب الزيادة في النمو الصناعي والخدمي وتوسع خدمات السوق وتطوير قواعد البحث العلمي.

ويدعم مجموع هذه التحولات الايجابية في كون جامعة الدول العربية أول مجموعة في العالم تقرر التعاون الاقتصادي فيما بينها وتضع الأسس اللازمة له من خلال الاتفاقيات والبروتوكولات التي ترافقت مع انشاء الجامعة وذلك من خلال بروتوكول الاسكندرية عام (١٩٤٤) وميثاق الجامعة عام (١٩٤٥) ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي عام (١٩٥٠) ثم اتفاقية تسهيل التبادل التجاري عام (١٩٥٣) واتفاقية الوحدة الاقتصادية عام (١٩٥٧).

ويتوافق مفهوم التجارة التي انطلقت مع بداية العام الحالي مع التوجه العالمي لتحرير التجارة وتعتبر اسلوباً متطوراً في آلية التعامل مع التكتلات الاقتصادية العالمية بنفس المبادىء والقواعد التي تتعامل بها تلك التكتلات.

وتعقد المؤسسات الاقتصادية العربية الآمال بأن يؤدي تنفيذ منطقة التجارة العربية الحرة على مدار السنوات العشر القادمة إلى التخفيف من حدة المعوقات التي يعاني منها قطاع الاستثمارات العربية المشتركة وفي مقدمتها الأموال العربية المهاجرة وضغط أسواق رأس المال وعدم استقرار التشريعات المنظمة للاستثمار وتضارب الاستراتيجيات الاقتصادية والاستثمارية وضعف حجم المبادلات التجارية العربية — العربية التي لاتزال تتراوح عند (٩٪) بسبب السياسات الجمركية والحمائية المفروضة ومنافسة السلع الأجنبية المماثلة لتلك التي تنتج

في الدول العربية.

وتتفق الآراء الاقتصادية العربية بأن قيام المنطقة التجارية العربية الحرة سيخفف إلى حد كبير من السلبيات الناجمة عن تطبيق «اتفاقية الغات» على الاقتصاديات العربية وذلك على ضوء الانتعاش الاقتصادي العالمي والذي لن تنال البلدان النامية إلا الجزء القليل منه ومنها بلدان الوطن العربي. كما أن من شأن هذا المشروع الاقتصادي الضخم أن يساهم في ربط المصالح بين أبناء الأمة الواحدة ويزيل الحواجز والعراقيل أمام حركة التجارة العربية — العربية ويقوي آلية التعامل مع التكتلات الاقتصادية الدولية وخطوة ضرورية لمواجهة «العولمة» وذلك نظراً لما يمتلكه الوطن العربي من عناصر القوة الاقتصادية الجغرافية والبشرية والمناخية والثروات الطبيعية والموقع الممتاز وامتلاك روح التفاعل والتعاون والرغبة في تطويرها لدى أبناء شعبه وذلك من خلال العمل على رفع معدلات التنمية الاقتصادية وضمان استمرارها استناداً إلى القدرات الذاتية للوطن العربية. وزيادة التشابك والارتباط بين اقتصاديات الأقطار العربية وتقليل اعتمادها المفرط على العالم الخارجي وتقليص الفوارق الاقتصادية فيما بينها وتنويع الصادرات وتقليص هيمنة النفط على مجمل هذه الصادرات وثمة إجماع عربي بأن الرؤية الاستراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك تقوم على الأسس التالية:

— وضع خطة قومية للتنسيق وانشاء المؤسسات التمويلية لعملية التكامل الاقتصادي العربي.

— استخدام الأموال العربية في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

— تقليص الفجوة التنموية بين الأقطار العربية وتحرير الاقتصاد العربي من القيود الخارجية والتدخلات الأجنبية.

— استغلال الثروات الطبيعية المتوفرة في الوطن العربي والاعتماد على الكوادر الفنية الوطنية والاستفادة من التطور التكنولوجي.

— العمل على وضع السوق العربية المشتركة موضع التنفيذ من خلال كونها ضرورة لتوحيد العمل الاقتصادي العربي وتفعيله على الصعيدين

العربي والدولي حيث تتيح التعامل مع الفعاليات الاقتصادية الدولية ككتل اقتصادي عربي موحد.

القواعد والأسس التنظيمية:

وتنفيذا لاتفاقية تنمية وتحرير التبادل التجاري من أجل اقامة منطقة التجارة العربية الحرة التي وافق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية بقراراه رقم (٨٤٨) تاريخ (١٩٨٢) للمرة الأولى، وقراريه الصادرين في الأعوام (١٩٩٥) (١٩٩٦) القاضيين بالدعوة الى تفعيل اتفاقية التبادل التجاري وتنميته بهدف تحقيق إقامة منطقة التجارة العربية الحرة تضم جميع الدول العربية وتتماشى مع الاحتياجات العربية ومع أحكام منظمة التجارة العالمية. وتنفيذاً لقرار القمة العربية الأخيرة التي عقدت في القاهرة في حزيران عام ١٩٩٦ والقاضي بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي باتخاذ جميع الخطوات للاسراع فيها، اقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في شباط (١٩٩٧) البرنامج التنفيذي والزمني لاقامة منطقة التجارة العربية الحرة اعتبارا من مطلع العام الحالي عام (١٩٨٨) وفق ما يلي:

أولاً: الأسس والقواعد:

١ — اعتبار البرنامج التنفيذي إطاراً لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لاقامة منطقة تجارة عربية حرة.

٢ — تلتزم الدول العربية الأطراف في الاتفاقية باستكمال انشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات اعتباراً من (١/١/١٩٩٨).

٣ — تعامل السلع العربية التي تدخل التبادل وفقاً للبرنامج معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية.

٤ — مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لاجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم واجراءات ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق البرنامج.

٥ — الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل التي سوف يطبق عليها الاعفاء التدريجي هي الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل السارية في كل دولة عضو بتاريخ (١/١/١٩٩٨).

ثانياً: تتحرير التبادل التجاري:

— يتم تحرير جميع السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف وفقاً لمبدأ التحرير التدريجي الذي يطبق بدءاً من (١/١/١٩٩٨) وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب سنوية متساوية على أن يتم انجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع نهاية الفترة المحددة لاقامة منطقة التجارة العربية الحرة بتاريخ (٣١/١٢/٢٠٠٧) وهي السلع الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية إضافة إلى السلع التي أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي إعفاءها قبل نفاذ البرنامج.

ثالثا: قواعد المنشا:

يشترط لاعتبار السلعة عربية لاغراض تطبيق هذا البرنامج أن تتوفر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وعليه فإن كافة السلع التي تدخل التبادل الحر أو التحرير المتدرج والتي منشؤها عربيا تخضع لقواعد المنشأ التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي

رابعا: — المعاملة الخاصة:

وتطبيقاً لمبدأ المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً في أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية سيتم منح معاملة تفضيلية لهذه الدول في إطار هذا البرنامج على ان تتقدم هذه الدول بطلب يتضمن بطبيعة المعاملة التفضيلية المطلوبة والفترة الزمنية وموافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي عليها.

والدول العربية الأقل نمواً هي الدول المحددة وفق تصنيف الأمم المتحدة وتعامل دولة فلسطين معاملتها.

ونظرا لارتباط تحرير التجارة وتأثيره بعدد من النشاطات الاقتصادية

الاخرى فإنه يتم التشاور بين الدول الاعضاء حول القضايا التالية:

— التعاون التكنولوجي والبحث العلمي.

— تنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية.

— الخدمات المالية المرتبطة بالتجارة.

— حماية حقوق الملكية الفكرية.

وحول آلية المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي اجراء مراجعة نصف سنوية لمدى التقدم في تطبيق البرنامج التنفيذي، واتخاذ القرارات الملائمة لمواجهة اية عقبات تعتر من تطبيق البرنامج التنفيذي.

وتشكيل لجان فنية وتنفيذية لفض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج التنفيذي. بالاضافة الى تشكيل لجنة المتابعة والتنفيذ من ممثلي الدول العربية بحيث تكون اللجنة التنفيذية للبرنامج تتمتع بصلاحات المجلس فيما تتخذه من قرارات متعلقة بتطبيقه وتتولى دراسة القوانين والإجراءات الجمركية اللازمة لتطبيق التخفيضات الجمركية اللازمة داخل كل دولة عربية مشاركة في هذا البرنامج.

- باتجاه التفعيل:

من خلال ما تقدم تتضح الاهمية الكبرى لتحقيق اي نوع من انواع التفاعل القومي العربي باعتبار ان الوطن العربي يشكل عبر التاريخ وحدة جغرافية وتاريخية وسكانية مشتركة ومتكاملة. الامر الذي يفترض معه ان لاتواجه التطبيقات العملية للاتفاقيات العربية الكثيرة اية عوائق وبخاصة بعد اتضاح الاهمية الكبيرة التي تشكلها قواعد العمل الاقتصادي العربي المشترك في دعم أواصر **التبادلات التجارية العربية البينية التي لم يتجاوز سقفها منذ عدة سنوات ما قيمته (١١) مليار دولار سنوياً في الوقت الذي تشكل فيه التجارة الخارجية للوطن العربي اكثر من (١٣٠) مليار دولار سنوياً. في حين يبلغ حجم الديون الخارجية للوطن العربي أكثر من (١٥٠) مليار دولار تبعا لاحصائيات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية اي ما يوازي (٦٥٪) من**

الناتج المحلي العربي في حين يبلغ حجم الأموال العربية المهاجرة أكثر من (٧٥٠) مليار دولار وهوما يشكل مفارقة كبيرة يفترض التوقف عندها طويلا عند وضع الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية العربية.

وفي جميع المقررات التي تصدر سنويا عن الاجتماعات الدورية لمجلس الجامعة واجتماعات المنظمات والمجالس العربية السياسية والاقتصادية ما يشير إلى ضرورة تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك من خلال تنشيط المؤسسات المعنية بغية تعميق العمل الاقتصادي العربي المشترك ودفعه قدما إلى الامام لحماية الأمن الاقتصادي العربي من الاختراقات التي تطرحها مقولة «الشرق أوسطية» المطروحة اسرائيليا وأمريكيا والتي تهدف إلى التحكم بمقدرات الوطن العربي وسرقة ثرواته القومية وتهديد أمنه الاقتصادي الذي يعتبر جزءا لايتجزأ من الأمن القومي العربي.

سورية : دفع العمل العربي المشترك

وفي إطار الدعوات العربية لتفعيل العمل الاقتصادي العربي على أسس قومية يسجل للسياسة العربية السورية في هذا المجال دعواتها وعلى اكثر من صعيد لدعم العمل الاقتصادي المشترك وتنشيط المؤسسات والمنظمات الاقتصادية العربية التابعة لجامعة الدول العربية وفي مقدمتها تفعيل دور مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وصولاً الى تحقيق السوق العربية المشتركة.

وقد كان لسورية وحزبها دور متميز في الدعوة من خلال مؤتمر قمة القاهرة الذي انعقد في حزيران عام (١٩٩٦) إلى ضرورة تنشيط العمل الاقتصادي المشترك وفي تضمين البيان الختامي الصادر عن المؤتمر بندا واسعا حول ضرورة ايلاء منطقة التجارة العربية الحرة الأهمية المطلوبة من قبل جميع الدول العربية وذلك انطلاقا من سياستها الثابتة في هذا المجال سواء على صعيد تطبيق السياسات التي يدعو اليها حزب البعث العربي الاشتراكي على الدوام وعلى صعيد السياسات القومية للجمهورية العربية السورية والتي تجمع على الأهمية السياسية الكبيرة التي تشكلها آفاق التكامل الاقتصادي العربي على الصعيد القومي بشكل عام وعلى صعيد تجميع القوى والمقومات الاقتصادية العربية

لصالح التوجهات العربية ذات المنحى القومي في ايجاد المكان المناسب للوطن العربي على الخارطة الاقتصادية الدولية وبخاصة في عالم اليوم الذي يمتاز ببروز التكتلات الاقتصادية الدولية الكبرى ورغبتها في التحكم بآفاق حركة التجارة الدولية وهو الامر الذي سينعكس سلباً على الاقتصاديات العربية بشكل عام ويجعل منعكساتها السلبية عليها اكثر من فوائدها الايجابية.

ومن هذا المنطلق لم يخل اي اتفاق للتعاون في شتى المجالات بين سورية واية دولة عربية من التركيز على اهمية الجانب الاقتصادي كعوامل لتدعيم اطر الأخوة والتعاون ونذكر في هذا المجال قضايا التنسيق الاقتصادي القائمة بين مصر وسورية من خلال «لجنة التنسيق المشتركة» إضافة الى عمليات التنسيق المتواصلة بين سورية ولبنان في إطار معاهدة الأخوة والتي اثمرت في اجتماعها الأخير عن الاتفاق على تسهيل تبادل المنتجات الزراعية والصناعية بين البلدين الشقيقين وتخفيض الرسوم الجمركية على تبادل هذه المنتجات بنسبة (٢٥٪) سنوياً اعتباراً من (١/١/١٩٩٩) تمهيداً لالغائها في النهاية، وهو الاتفاق الذي اجمعت القيادات السياسية والفعاليات الاقتصادية السورية واللبنانية على اعتباره اتفاقاً تاريخياً باتجاه تطوير العلاقات الاخوية بين البلدين وخطوة على طريق تحقيق السوق العربية المشتركة التي لايزال حزبنا يؤكد عليها منذ اقرارها قبل أكثر من ثلاثة عقود من الآن فيما لاتزال السياسة العربية السورية على الصعيد القومي تعمل على تنشيطها ووضعها قيد التطبيق عربياً لما فيها من فوائد ومكاسب ايجابية تنعكس ايجابياً على حياة المواطنين العرب في الوطن العربي بشكل عام، وللاهمية الكبيرة التي يوليها حزب البعث العربي الاشتراكي لتفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك باعتباره يشكل جزءاً لايتجزأ من الأمن القومي العربي.

السوق العربية المشتركة وتفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك

الرفيق : يعرب زليخة

مقدمة:

شهد الوطن العربي في الفترة الراهنة نشاطاً ملحوظاً وواسعاً يتركز على إبراز وتدعيم السوق العربية المشتركة، وقد جاء هذا النشاط الذي ساهم به العديد من كبار رجال السياسة بالدول العربية في تصريحاتهم، انطلاقاً مما يلي:

١ — استجابة لطموحات الجماهير العربية على امتداد الوطن العربي الكبير.

٢ — للوقوف في وجه التحديات والمستجدات والتحولات الدولية التي ابرزت بان هذا العصر هو عصر التجمعات والتكتلات الاقتصادية، ولامكان فيه للدول الصغيرة المنغلقة على نفسها، وتبعاً لذلك، فقد وجدت الامة العربية ان السبيل القويم للحاق بركب الدول المتقدمة، والتخلص من التبعية الاقتصادية والاحتكارات العالمية هو، في إقامة وحدة اقتصادية بين اجزاء الوطن العربي الكبير تكون نواة للدولة العربية الحديثة والقوية القادرة على رفع مستوى الجماهير العربية وبناء مستقبلها الافضل، وعلى المساهمة في الحضارة الانسانية ومجابهة التحديات والمستجدات والتحولات الدولية، كما وتكون بشيراً بتبديد حلم اسرائيل في القضاء على النهضة الاقتصادية العربية في مهدها، وفرض سيطرتها الصناعية والتجارية والمالية على العرب.....

أهمية العمل الاقتصادي العربي المشترك، وأهدافه:

تبدو أهمية العمل الاقتصادي العربي المشترك من ناحيتين أساسيتين:

— الاولى: انه يتضمن العديد من الجوانب الانتاجية، التحويلية، التسويقية، انتقال المنتجات وعناصر الانتاج، التبادل والعلاقات الاقتصادية مع الخارج.

— الثانية: أن هذا العمل لايتم وينتهي مرة واحدة في نقطة زمنية معينة، ولكنه يتطلب بعداً زمنياً يتحرك خلاله لتحقيق أهدافه النهائية، وهو بعد زمني متحرك لايثبت عند تاريخ معين في المستقبل، حيث ان هذا المستقبل نفسه ينتقل ويتحرك، وتتحرك معه أهداف العمل الاقتصادي العربي المشترك وفي اطار حركة هذا العمل نحو أهداف مستقبل محدد معين يأتي تحركه المتتالي خلال فترات زمنية عديدة يجب ان يقطعها للوصول لهذا المستقبل المرسوم. **ومن أهم أهداف العمل الاقتصادي العربي المشترك:**

١— رفع معدلات التنمية الاقتصادية، وضمان استمرارها استناداً إلى القدرات الذاتية للاقطار العربية.

٢— زيادة التشابك والارتباط بين اقتصاديات الاقطار العربية.

٣— عدم الافراط في اعتماد الدول العربية على العالم الخارجي.

٤— تقليص الفوارق الاقتصادية بين الاقطار العربية.

٥— تنويع الصادرات، وتقليص هيمنة قطاع النفط على مجال الصادرات.

٦— إدخال الإنسجام في مختلف أوجه السياسات الاقتصادية، لتسهيل الهدف المتمثل في الوحدة الاقتصادية.

السوق العربية المشتركة في عام /١٩٦٤/

استناداً الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول جامعة الدول العربية والتي دخلت حيز التنفيذ في / ٣٠/ ٤/ ١٩٦٤. فقد أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية القرار رقم / ١٧/ بتاريخ / ١٣/ ٨/ ١٩٦٤. القاضي بانشاء السوق العربية المشتركة، وقد نصت ديباجة القرار على ان الغاية من إنشاء السوق العربية المشتركة هي تحقيق الأهداف التالية:

— حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال.

— حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية.

— حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.

— حرية النقل والترانزيت، واستعمال وسائل النقل والموانيء والمطارات المدنية.

هذا ويلزم قرار إنشاء السوق العربية المشتركة الدول الأعضاء التقيد بعدة **مباديء أهمها:**

أ— تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية فيما بينها بالنسبة للمزايا التي تمنحها بعد سريان القرار عليها للبلدان غير الاعضاء في اتفاقية الوحدة الاقتصادية.

ب— عدم خضوع المنتجات المتبادلة بينها لرسم تصدير جمركي.

ج— عدم جواز قيام الدول الاطراف بفرض رسوم أو ضرائب داخلية على المنتجات المتبادلة فيما بينها تفوق المفروض منها على المنتجات المحلية المماثلة أو موادها الاولية.

د— عدم جواز اعادة تصدير المنتجات المتبادلة فيما بينها إلى خارج السوق إلا بعد موافقة الدولة المصدرة، وتستثنى من ذلك المنتجات التي تكون قد أجريت عليها عمليات تحويل صناعية تكسبها صفة المنتجات الصناعية المحلية في الدول المستوردة.

هـ— عدم جواز قيام أي دولة طرف بمنح اي دعم لصادراتها من المنتجات الوطنية لدول الاطراف الأخرى عندما يكون في الدولة المستوردة انتاج مماثل للسلعة التي يمنح لها الدعم.

و— لاتحول الامتيازات أو الاحتكارات النافذة في الدول الاعضاء دون تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة.

والمقصود من هذه المباديء هو منع اتخاذ اي قطر طرف لاية إجراءات يصيب بها السلع المستوردة من أقطار الاطراف الاخرى ويعوض بها ما تكون قد منحته من اعفاءات أو تخفيضات جمركية لهذه السلع أو يقيد عن طريقها بصورة غير مباشرة من استيراده لها. كذلك قصد بها عدم لجوء الاقطار الاطراف الى انتهاج سياسة الاغراق (عن طريق دعم الصادرات) في التجارة فيما بينها.

السوق العربية المشتركة لعام / ١٩٩٧/ / منطقة التجارة العربية الحرة/:

يدور الحديث الآن حول إنشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى والتي قرر قيامها

مؤتمر القمة العربي الذي عقد في حزيران الماضي. وقد قرر المجلس الاقتصادي الاجتماعي في دورته رقم / ٥٩ / البرنامج التنفيذي لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وإنشاء **منطقة تجارة حرة عربية اعتباراً من** /١/١/١٩٩٨/ حيث تبدأ الدول العربية بتخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات المتبادلة فيما بينها بنسب متساوية على مدى عشر سنوات بمعدل /١٠٪/ سنوياً حتى تصل الى مرحلة الإلغاء الكامل للرسوم الجمركية بحلول عام /٢٠٠٧/.

هذا، وقد قرر المجلس الاقتصادي الاجتماعي العربي في دورته رقم /٥٩/ التي عقدت في القاهرة الاعلان عن إقامة منطقة تجارة حرة عربية بما يتفق مع مبادىء وأهداف جامعة الدول العربية. **وتقدمت الجمهورية العربية السورية بمشروع اتفاقية لاقامة سوق عربية مشتركة. واستناداً للمشروع تهدف الاتفاقية الى ما يلي:**

١ــ تعميق وتطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية فيما بين الدول العربية الاطراف وصولاً الى تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها.

٢ــ زيادة وتوسيع التجارة العربية البينية.

٣ــ تشجيع الاستثمار وانتقال رؤوس الاموال وإقامة المشاريع المشتركة.

٤ــ تنسيق السياسات التجارية والتعاون والتنسيق في المجالات الصناعية والزراعية والطاقة والنفط إضافة الى تنسيق الخطط الانمائية بهدف الوصول الى التكامل الاقتصادي بين الدول الاطراف.

٥ــ تعزيز دور القطاع الخاص على المشاركة في دعم التنمية الاقتصادية.

٦ــ دعم التعاون التقني وتبادل المعلومات وتيسير الاتصالات بين المراكز المتخصصة.

٧ــ توحيد المواصفات والمقاييس للسلع والمنتجات العربية المتبادلة.

٨ــ التنسيق ما بين المصارف العربية لتطوير خدماتها وتعزيز تعاونها.

٩ــ تنسيق التشريعات والانظمة الجمركية خلال فترة لاتتجاوز الخمس سنوات وذلك بدءاً من تاريخ نص الاتفاقية.

تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك:

إن العمل الاقتصادي العربي المشترك لايمكن أن يظل دائما مجرد رد فعل أو تعبير عن الحد الادنى، لانه يعد المستقبل ذاته للأمة العربية. ان العمل العربي المشترك والفعال هو الطريق الوحيد للامة العربية لكي تخرج من تخلفها وتتخلص

من تبعيتها على الساحة العالمية، والظروف العربية الراهنة من انقسام وتفارقات تدعونا اكثر من اي وقت مضى. وتدعو كل من له غيرة وانتماء عربيين للدفع اكثر باتجاه اعادة النظر في اساليب العمل الاقتصادي العربي المشترك، والعمل على اعادة صياغة اساليب توحيد الصف العربي على اساس اكثر صلابة ورصانة من الصيغ الترقيعية الهشة التي اتبعت حتى الآن. وبما ان الاوضاع الاقتصادية العالمية الحالية تتميز بسمة التكتلات الاقتصادية، الامر الذي يؤكد ان **السوق العربية المشتركة هي الوسيلة الاولى والاساسية لمواجهة التحديات المستقبلية الاقتصادية وبخاصة القيود الاقتصادية الخارجية (التبعية) وفي نفس الوقت هي الحل الامثل لتحقيق التنمية الشاملة في الوطن العربي. ومن هذا المنطلق تصبح قضية العمل الاقتصادي العربي المشترك والتكامل الاقتصادي العربي على رأس الاولويات بالنسبة لكافة الدول العربية و عليه فإن العودة إلى السوق العربية المشتركة، واستراتيجية العمل الاقتصادي القومي، ووضع خطة عربية طويلة الاجل للتنمية الشاملة تتضمن تطورا واضحا لمجالات العمل العربي المشترك بشقيه القطري والقومي.**

لقد اصبحت ضرورة اقامة السوق العربية المشتركة ضرورة عاجلة، إذا أراد العرب ان يكون لهم مكان تحت الشمس في ظل النظام العالمي الذي يمر بمرحلة تعتمد اساسا على التكتل الاقتصادي ومناطق التجارة الحرة المفتوحة وتحرير التجارة الدولية، في هذه الحالة فقط، يمكن ان يكون للعرب دورا بارزا في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي بما فيه من تكتلات اقتصادية وذلك للعوامل الكامنة التي تملكها الدول العربية مجتمعة. وتجدر الاشارة الى ان اي تقارب اقتصادي بين دولتين عربيتين يسهل في النهاية عملية العمل الاقتصادي العربي المشترك، كما ويؤدي الى تسهيل امكانية قيام منطقة التجارة الحرة بين الدول العربية والتي ربما تكون مقدمة ضرورية لقيام السوق العربية المشتركة.

أنشطة ووثائق

إعداد الرفيق : نصوح زبيدي

— *القيادة القومية:*

● تلقت القيادة القومية للحزب عدداً من برقيات التهنئة بمناسبة حلول العام الجديد من أحزاب ومنظمات وشخصيات سياسية وعربية وهي: حزب الكتائب اللبناني — حزب الوحدة الشعبية التونسي — حزب الجبهة الأردنية العربية الدستورية في الأردن — حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني ومن السيد أبو موسى رئيس اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) والسيد أبو خالد العملة أمين سر القيادة العامة لقوات العاصفة لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني.

كما وردت هذه البرقيات من أحزاب صديقة هي: الحزب الشيوعي في جمهورية روسيا الاتحادية والحزب الشيوعي الصيني والحزب الشيوعي اليوناني والحزب الشيوعي البرتغالي والحزب الشيوعي الكوبي.

وأكدت الأحزاب في برقياتها تضامنها وتأييدها لمواقف سورية بقيادة الرفيق المناضل حافظ الأسد الأمين العام للحزب حتى يتحقق السلام العادل والشامل في المنطقة.

● استقبل الرفيق عبد الله الأحمر الأمين العام المساعد بتاريخ ١٣/١/١٩٩٨ السيد هيثم جمعة المدير العام لوزارة المغتربين اللبنانية.

ودار الحديث خلال اللقاء حول شؤون المغتربين وتعزيز تواصلهم مع وطنهم الأم.

- كما استقبل الرفيق الأحمر بتاريخ ١٨/٢/١٩٩٨ السيد قبلان قبلان رئيس مجلس الجنوب اللبناني. ودار الحديث خلال اللقاء حول سير العمل في انشاء

المشاريع المتفق على اشادتها بين اللجنة الشعبية لدعم سير العمل في سورية ومجلس الجنوب اللبناني

● تلبية لدعوة ادارة التوجيه المعنوي في الجيش اللبناني. ألقى الرفيق الدكتور فواز صياغ عضو القيادة القومية الاحتياط، محاضرة على عدد من ضباط الجيش اللبناني في مبنى وزارة الدفاع في بيروت استعرض خلالها تاريخ الصراع على المنطقة العربية، ولاسيما مرحلة الصراع العربي — الصهيوني، وعملية السلام المتوقفة بسبب التعنت الاسرائيلي، مؤكداً على ترابط المسارين السوري واللبناني والمستندين إلى الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة. كما قدم عرضاً لآخر التطورات السياسية في المنطقة.

منظمات الحزب داخل الوطن العربي

القطر العراقي:

— صدر العدد/٩١/ من صحيفة صوت الجماهير الصادرة عن قيادة قطر العراق لحزب البعث العربي الاشتراكي. وقد نشرت على صفحتها الأولى برقية تهنئة للرفيق المناضل حافظ الأسد الأمين العام للحزب رفعتها قيادة قطر العراق بمناسبة ذكرى الحركة التصحيحية، أكدت من خلالها عن بالغ امتنانها قيادة وشعبا لسيادته عن مواقفه تجاه الشعب العراقي الذي يعاني أصعب المحن.

وجاءت افتتاحية العدد تحت عنوان « وعادت حليمة» تحدثت عن الأزمة العراقية الأمريكية وعن سوء تصرف النظام العراقي حيالها مما قد يعرض العراق لضربة عسكرية .

وفي الصفحة الثانية والثالثة نشرت الصحيفة بيان الأحزاب وقوى المعارضة العراقية الذي يدين التهديدات الأمريكية، ويؤكد على مواصلة النضال لاسقاط النظام الدكتاتوري فيه. ونص البرقية التي أرسلتها الأحزاب وقوى التحرر العربية والإسلامية إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية في القاهرة وإلى الأمين العام للأمم المتحدة تدين فيها الاعتداءات التركية على شمال العراق.

كما تضمن العدد طائفة من الأخبار التي تتحدث عن واقع الشعب العراقي المأساوي .

منظمات الحزب خارج الوطن العربي

منظمة بولونيا:

سبق ان اصدرت منظمة الحزب في بولونيا بيانا بمناسبة الذكرى السابعة والعشرين لقيام الحركة التصحيحية، استعرضت من خلاله انجازات التصحيح في مختلف المجالات مؤكدة على الدور القيادي للرفيق المناضل حافظ الأسد الأمين العام للحزب ومعاهدته على متابعة المسيرة خلف قيادته الحكيمة

منظمة قبرص:

كما أقامت منظمة الحزب في قبرص وبالتنسيق مع السفارة السورية والجالية العربية حفلا فنيا في مدينة ليماسول بمناسبة ذكرى التصحيح المجيد، ألقى خلاله الرفيق الدكتور احمد حاج ابراهيم أمين المنظمة كلمة قدم من خلالها عرضا لأهم منجزات الحركة التصحيحية

وثائق

صدر عن مكتب الثقافة والاعداد الحزبي في القيادة القومية وضمن سلسلة الدراسات الكراس رقم / ٢٨ / بعنوان «البحث العلمي والتنمية» ويقع في / ١٥٦ / صفحة من القطع الصغير ويتالف من مقدمة واربعة أبواب وخاتمة.

وجاءت مقدمة الكراس مؤكدة على اهمية البحث العلمي منطلقة من قول الرفيق المناضل حافظ الأسد الأمين العام للحزب «.. اذا لم نمسك بناصية البحث العلمي، فنسبر أغواره، فلن نملك التقدم الذي ننشده.... وعلى هذا يجب ان يكون البحث العلمي في طليعة الاولويات....».

— أما الباب الأول من الكراس فقد استعرض في فصوله الخمسة تعاريف البحث العلمي ومستلزماته. كما حدد معوقات البحث العلمي، وابرز سمات الثورة التكنولوجية والعلمية واتجاهاتها، وتناول الفصل الأخير النتائج السياسية والاقتصادية للثورة العلمية التكنولوجية في عصر المعلومات والاتصالات.

— وفي الباب الثاني استعرض الكراس تاريخ التكنولوجيا في الوطن العربي منذ الخمسينات موضحا العقبات التي تقف في وجه انتشار التكنولوجيا، والصعوبات التي تعترض اختيار التكنولوجيا المناسبة لوطننا العربي محددا العوامل التي تكبح نقلها إليه.

— وتناول الباب الثالث واقع التكنولوجيا في الوطن العربي، وثورة المعلومات والاتصالات وعجز العرب عن استيعاب التطور الحاصل فيها كما قدم عرضا موجزا عن الواقع التكنولوجي في اسرائيل وتحديه للعرب، وتطرق إلى المشكلات التي يعاني منها الباحث والجامعات العربية وجهات البحث العلمي مستندا في ذلك إلى النتائج والتوصيات التي خلصت إليها ندوة جامعة اليرموك التي عقدت في الأردن عام ١٩٨٦ تحت اشراف جامعة الدول العربية، وتناول النموذج السوري في الزراعة كمثال عن دور العلم والبحث العلمي في زيادة الانتاج النباتي والحيواني ومكافحة الآفات الزراعية.

— أما الباب الرابع والأخير فتناول البحث العلمي في سورية وتاريخه متوقفا عند ابرز محطاته ولاسيما ثورة الثامن من آذار وقيام الحركة التصحيحية عام ١٩٧٠ حيث شهد القطر نهضة علمية في مجال البحث العلمي وذلك من خلال إصدار عدد من القرارات والقوانين كقانون التنظيم الجامعي والاستيعاب الجامعي وإحداث مراكز وهيئات بحث علمية. كما تحدث عن العلاقة الجدلية بين التنمية والبحث العلمي.

— وفي الخاتمة أكد الكراس أن طريق البحث العلمي هو الطريق الوحيد لدخول الأمة العربية إلى القرن الحادي والعشرين.

مفكرة الأحداث

● استقبل الرفيق المناضل حافظ الأسد الأمين العام للحزب رئيس الجمهورية بتاريخ ١٤ / ١ / ١٩٩٨ الرئيس المصري حسني مبارك وعقد معه اجتماعا. تناولا فيه عددا من المواضيع العربية والاقليمية والدولية إضافة لتبادل المعلومات حول عدد من المواضيع العربية والاقليمية والدولية.

● أجريت خلال الاسبوع الأول من شهر كانون الثاني وبعد تاجيل لأكثر من مرة المناورات التركية — الاسرائيلية — الامريكية وبمشاركة أردنية كمراقب في

شرق البحر الابيض المتوسط، أطلق عليها اسم «حورية البحر ـ ١ ـ» في إشارة الى أن هذه المناورات هي البداية وستليها مناورات أخرى، وقد تعرضت هذه المناورات لانتقادات عربية واسلامية وعالمية لانها تزيد التوتر في المنطقة كما اعتبرها البعض بداية لتشكل محور جديد بين تركيا واسرائيل ترعاه أمريكا موجه ضد سورية خصوصاً والأمة العربية والإسلامية عموماً.

● كان من نتائج حرب الخليج الثانية ما صدر من قرارات عن مجلس الأمن الدولي والتي تقضي بفرض حصار على العراق — مازال مستمراً — وربط رفعه بإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية جميعها وكلف لجنة دولية خاصة بمهمة البحث عن تلك الأسلحة وتدميرها.

مؤخراً رأت العراق بأنها قدمت للجنة الدولية وخلال السنوات الماضية ما هو مطلوب منها وفق قرارات مجلس الأمن وطالبت برفع الحصار عنها بينما اللجنة الدولية وأمريكا ترى عكس ذلك فهي تدعي بأن العراق مازال بحوزته أسلحة دمار شامل يتطلب البحث والتفتيش عنها ومن ضمن الأماكن الذي تطالب اللجنة بتفتيشها القصور الرئاسية التي اعتبرها العراق تمس بسيادته مما أزم الوضع بين العراق وأمريكا التي هددت بتوجيه ضربة عسكرية وتعد العدة لذلك وتعمل على تهيئة الوضع في المنطقة لضربة عسكرية ولاسيما بعد إرسال وزيرة خارجيتها ووزير دفاعها إلى المنطقة لضمان التأييد.

ويرى المحللون بأن أمريكا راغبة في ضرب العراق لتغطية فشلها في إخراج عملية السلام من مأزقها وللهروب من الجو المتأزم في أمريكا بعد فضائح الرئيس الأمريكي الجنسية، والرغبة في الظهور من جديد بأن أمريكا مازال الدولة الاولى التي تفرض ماتريده على العالم كله.

● أصدرت المحكمة الدستورية في تركيا بتاريخ ١٦/١/١٩٩٨، قراراً يقضي بحل حزب الرفاه الإسلامي وحظر نشاطاته وذلك على إثر محاكمة زعيمه نجم الدين أربكان بتهمة محاولة إقامة جمهورية إسلامية وزعزعة النظام العلماني.